



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

التقرير الإداري



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



2011

Annual Report

2011
التقرير الإداري

للفترة من 1/1 إلى 31/12

2011
Annual Report

From 1/1 to 31/12



التقرير الإداري

للفترة من 1/1 إلى 12/31

2011





الفهرس

صفحة	الموضوع	
5	تمهيد	
6	منتدى الكويت للشفافية الخامس « الشفافية في القطاع الخاص »	أولا -
8	حملة « لا تنمية مع الفساد »	ثانيا -
11	حملة تعزيز الديمقراطية	ثالثا -
13	ديوان تعزيز النزاهة	رابعا -
14	مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة	خامسا -
17	مركز الفرعة والإرشاد القانوني ALAC	سادسا -
19	مركز الشفافية للمعلومات	سابعا -
24	المفوضية العليا لشفافية الانتخابات	ثامنا -
28	منتدى المستقبل الثامن	تاسعا -
31	منظمة تعليم النزاهة TERI	عاشرا -
32	فريق تعزيز الشفافية في بلدية الكويت	حادي عشر -
34	أنشطة محلية	ثاني عشر -
39	العلاقات الدولية	ثالث عشر -
43	زيارة وفد الجمعية إلى فلسطين	رابع عشر -
46	مجلس الإدارة	





تمهيد

في السابع من شهر مارس لعام 2005م عُقدت الجمعية العمومية التأسيسية وتم انتخاب أول مجلس إدارة، وفي 26 مارس 2006م نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) القرار الوزاري بإشهار جمعية الشفافية الكويتية.

وقد استطاعت الجمعية خلال عام 2011م استكمال مسيرة الجمعية منذ نشأتها في نشر وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة في مجالات عدة، يأتي عرضها في هذا التقرير.

وبمناسبة ختام عام حافل بالإنجازات، أود أن أتوجه باسم مجلس الإدارة إلى تقديم الشكر الجزيل لكل من ساهم مع الجمعية في تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومناهضة الفساد، كما أخص بالشكر كلاً من:

- النخبة من متطوعي الجمعية من رؤساء اللجان وأعضائها وغيرهم من المتطوعين.
- رؤساء جمعيات النفع العام والاتحادات التي لم تتردد يوماً في دعم أعمال الجمعية.
- الجهات المانحة التي قدمت التمويل المناسب لتنظيم أنشطة الجمعية.
- أعضاء مجلس الأمة والجماعات السياسية الذين دعموا أنشطة الجمعية.
- عدد كبير من المسؤولين في الجهاز التنفيذي الذين يصعب تحديد أسمائهم بسبب كثرتهم.
- وسائل الإعلام التي كان لها دور هام في إيصال صوت الجمعية في الكثير من المناسبات.

ولا يمكن أن ننسى توجيه جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت، حفظه الله، على رعايته السامية ودعمه الشخصي المستمر للجمعية، عاماً بعد عام منذ نشأتها.

متمنياً لكل الإخوة والأخوات في الجمعية التوفيق والنجاح.

مع خالص الأمنيات الطيبة للكويت.

صلاح محمد الغزالي

رئيس مجلس الإدارة

أولاً-منتدى الكويت للشفافية الخامس

”الشفافية في القطاع الخاص“



تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه ، أقيم منتدى الكويت للشفافية الخامس بشعار «الشفافية في القطاع الخاص» وذلك يومي 10 و 11 أكتوبر 2011 في غرفة تجارة وصناعة الكويت.

حضر حفل الافتتاح نيابة عن حضرة صاحب السمو، معالي وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالانابة د.فاضل صفر، حيث ألقى كلمة سموه، ثم ألقى رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي كلمة منظمي المنتدى.

وبعد انتهاء أعمال المنتدى صدر كتاب علمي ضم الأوراق والأبحاث التي تم عرضها ومناقشتها خلال يومي المنتدى.

تولى إدارة أعمال المنتدى صلاح الحميضي رئيسا للجنة التحضيرية و د.رياض الفرس و أ.د.معصومة أحمد أعضاء. وقد تناول المنتدى على مدى يومين الحديث حول المحاور الرئيسية الآتية:



وكيل الشؤون الكندي، الوزير د.صفر، الغزالي، نائب رئيس الغرفة الوزان، السفيرة الفرنسية

د.فاضل صفر



المحور	رئيس الجلسة	المتحدثون
الأول: إسهام المجتمع المدني بتعزيز الشفافية في القطاع الخاص	محمد حسين الفيلي أستاذ القانون العام في كلية الحقوق - جامعة الكويت	السيد خالد الكندري رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية
		الدكتور رشيد القناعي رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
		السيد صلاح الغزالي رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية
الثاني: جهود وتجارب شفافية القطاع الخاص	السيد /عبدالوهاب الوزان النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت	السيد / عبدالله بشارة عضو مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت القابضة
		السيد / سكوت جيفنهايمر الرئيس التنفيذي - الشركة الوطنية للاتصالات
		السيد / جمال محمد الحمود نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الشركات والمشاريع ، شركة الرائدة للمشاريع
		السيد / بدر عبدالله السمييط أمين سر اتحاد الشركات الإستثمارية
الثالث: التشريع و دور الحكومة في تطبيق قوانين النزاهة	د . أمانى بورسلى وزيرة التجارة والصناعة	د. محمد الزهير استاذ مساعد بقسم التمويل فى كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت
		السيد / آدم فوز - مؤسسة نورتون روز البحرين
		د. فيصل الفهد، عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية، وكلية الحقوق - جامعة الكويت
الرابع: اتفاقيات ومؤشرات دولية لشفافية القطاع الخاص	د. رياض الفرس أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت	الانسة / ماكينوا او لاجونبى - مؤسسة جلوبل إمباكت
		السيد / جيرمن بروكس - منظمة الشفافية الدولية
		السيد / جيسون ريتشلت - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة
الخامس: دور النيابة والقضاء فى مكافحة الفساد المالي والتجاري	الاستاذ / المحامى عبدالعزيز طاهر الخطيب	المستشار / بدر المسعد - المحامى العام ، النيابة العامة
		القاضى / رحيم العكيلى - رئيس هيئة النزاهة - العراق
		السيد /توم شبرد - المسئول السياسي سفارة المملكة المتحدة ، الكويت

وفي نهاية المنتدى، تم الإعلان عن موضوع المنتدى السادس والذي سيكون تحت عنوان "الشفافية في قطاع الأمن والدفاع" وذلك بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية - فرع بريطانيا.

ثانياً - حملة " لا تنمية مع الفساد "

في الربع الأخير من عام 2009م، أطلقت الجمعية تلك الحملة واستكملتها بشكل مكثف في عامي 2010 و 2011م، والهدف من الحملة هو التأكيد على أنه لا يمكن الانطلاق في التنمية في ظل وجود هذا القدر من الفساد في الجهات الحكومية، وذلك تزامناً مع خطة التنمية التي رُصد لها سبعة وثلاثون مليار دينار.. وقد مضى عام 2010 دون تحقيق هدف الحملة وهو إقرار قوانين مكافحة الفساد الخمسة: (هيئة لمكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغين، حق الاطلاع) لذلك استمرت الحملة طوال عام 2011م.

استبدال اقتراحات القوانين في المجلس باقتراحات الجمعية :

استطاعت الجمعية في عام 2010 اقناع أعضاء مجلس الأمة بالنظر في اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة الذي يشمل (إنشاء الهيئة، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغ) بديلاً عن القوانين الأخرى المتفرقة والتي فيها العديد من المثالب الدستورية والقانونية والفنية، وأن يتم النظر في اقتراحات القوانين الخمسة كمجموعة تشريعية متكاملة.

اللجنة التشريعية والقانونية - البرلمانية :

حدد مجلس الأمة جلسة 8 مارس 2011 لمناقشة وإقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة وقانون حق الاطلاع، وبناء عليه تلقت الجمعية دعوة من مجلس الأمة لحضور اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية يوم 30 يناير 2011 لمناقشة قانون حق الاطلاع ويوم 1 مارس 2011 لمناقشة قانون الهيئة العامة للنزاهة .

تم ارسال خطاب إلى جميع أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 20 يناير 2011، لإنجاح جلسة 8 مارس 2011.

تأجلت جلسة 8 مارس الى 27 مارس، وقد التقى رئيس الجمعية بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المسؤول عن الملف - بناء على طلب الوزير - وذلك يوم الثلاثاء الموافق 22 مارس 2011، حيث تم مناقشة موقف الحكومة من قانون الهيئة العامة للنزاهة، وموافقة الحكومة على اقتراح قانون الجمعية باستثناء باب الذمة المالية الذي يرون تأجيله سنتين أو ثلاثاً، وأن الحكومة ستطلب التأجيل في جلسة اللجنة التشريعية يوم الأحد 27 مارس 2011، وأخبره رئيس الجمعية بأن المجتمع المدني سيرفض هذا التوجه، ويصر على صدور القانون كاملاً.

لم يتم إنجاز القوانين في ظل تعثر مسيرة مجلس الأمة وسوء العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وانتهى دور الانعقاد لمجلس الأمة دون إقرارها وبدأت العطلة الصيفية للمجلس.

حشد منظمات المجتمع المدني:

نظمت الجمعية (ملتقى الشفافية) يوم 24 يناير 2011 لتنسيق التحرك لإقرار القوانين ولتشكيل لجنة لمتابعة إنجاز جلسة 8 مارس 2011 المخصصة لقوانين النزاهة، وقد حضر ممثلون عن 28 جمعية نفع عام واتحاد، حيث أكدوا على ضرورة إنجاز القوانين في دور الانعقاد الحالي، وطلبوا مقابلة رئيس مجلس الوزراء، وقد تم إرسال كتاب طلب الجمعيات لمقابلة رئيس مجلس الوزراء وذلك بتاريخ 30 يناير 2011.



استمرت الجمعية بمتابعة طلب مقابلة رئيس مجلس الوزراء لأكثر من شهرين ولم يتم الاستجابة لطلبهم.

تحرك حكومي منقوص:

قدمت الحكومة مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد والذمة المالية لمجلس الأمة، وأعلنت الجمعية موقفها بإبداء تحفظاتها على المشروع الحكومي وذلك في منتدى الشفافية الخامس الذي عقد في 10-11 أكتوبر 2011، حيث أدخلت الحكومة في مشروعها موضوع الذمة المالية، واستبعدت تعارض المصالح وحماية المبلغ، فضلا عن ملاحظات عديدة على باب الهيئة وعلى باب الذمة المالية.



بدعوة من الجمعية عقد لقاء ضم 26 جمعية، يوم السبت 22 أكتوبر وتم اتخاذ موقف جماعي برفض مشروع القانون الحكومي.. ثم بدأت جلسات المجلس تتعثر بسبب سوء العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في حين بدأت اللجنة التشريعية والقانونية محاولة لإنجاز المشروع بعد الضغط الكبير على أعضاء اللجنة والمجلس عقب انتشار معلومات عن فساد عدد من أعضاء المجلس في الفضيحة المليونية، لكن جلسات اللجنة تفشل بسبب غياب غالبية أعضائها.

حكومة جديدة وتحرك صحيح:

بعد التشكيل الحكومي الجديد الذي تولاه سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، في ديسمبر 2011م، كان للجمعية التحرك التالي:

قام وفد من الجمعية بزيارة إلى حضرة صاحب السمو الأمير، وطلبوا من سموه إصدار قانون الهيئة العامة للنزاهة في مرسوم قانون ضرورة، حتى يطبق كشف الذمة المالية على النواب والوزراء الجدد.

تم التنسيق مع وزير العدل ووزير التربية ووزير التعليم العالي السيد أحمد المليفي لي طرح على مجلس الوزراء فكرة صدور القانون كمرسوم ضرورة، وبالفعل كان للوزير جهد كبير في إقناع مجلس الوزراء بهذا التوجه.

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الأحد 29/1/2012م على مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة على أن يعتمده في اجتماعه يوم الأربعاء 2012/2/1م ويصدر بمرسوم قانون ضرورة، وقد أصدر (24) جمعية نفع عام واتحاد، بيانا ناشدوا فيه مجلس الوزراء إصدار القانون بمرسوم ضرورة، وتم نشر البيان في الصحافة يوم الأربعاء ذاته، ولكن بكل أسف حالت ظروف صعبة عاشتها الكويت ليلة الانتخابات دون صدوره.

بيان تأييد

مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة المقدم من الحكومة

ببالغ التقدير والامتنان، قرأنا تصريح معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي وزير العدل في الصحف المحلية حول موافقة مجلس الوزراء المقرر في اجتماعه يوم الأحد الموافق 29 يناير 2012م على مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة، حيث إطلعنا على تفاصيل القانون، فوجدناه متوافقا بدرجة قد تصل إلى حد التطابق مع اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة الذي أعدته في وقت سابق جمعية الشفافية الكويتية وتبنته أكثر من 20 جمعية نفع عام واتحاد طلبية وعمال منذ العام 2007م.

إن إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة في مداولته الأولى في مجلس الوزراء المقرر، خطوة هامة وكبيرة في مكافحة الفساد الإداري والمالي المستشري في أجهزة الدولة، وتطبيق صحيح لقانون 2006/47 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتأكيد على تصريحات ومواقف سابقة لمجلس الوزراء المقرر بوجود نوح جديد لإدارة الحكومة، خاصة وأن هذا القرار الحكومي يأتي في هذا التاريخ الذي تولى فيه حضرة صاحب السمو أمير الكويت مقاليد الحكم في عام 2006م، وهو أمر يبعث على الأملين في نفوس القائمين على المنظمات الأهلية الكويتية الموقعة على هذا البيان على وجود نهج جديد.

لذا نهنئ مجلس الوزراء المقرر، إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة في مداولته الثانية وإصداره بمرسوم قانون ضرورة، في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء الموافق 1 فبراير 2012م، حتى يتم تطبيقه على أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية الجدد بعد انتهاء انتخابات مجلس الأمة.. حيث تحضر جمعيات النفع العام والاتحادات والعديد من الشخصيات الوطنية لتنظيم احتفال بمناسبة صدور هذا القانون وذلك بعد نشره في الجريدة الرسمية.

الجمعيات والاتحادات الموقعة:

1) جمعية الشفافية الكويتية	2) جمعية الخريجين	3) الاتحاد العام لعمال الكويت
4) جمعية المهنيين الكويتية	5) جمعية المعلمين الكويتية	6) الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
7) جمعية الإصلاح الاجتماعي	8) جمعية الإحسان الكويتية	9) الجمعية الكويتية للتقنيات الأساسية لحقوق الإنسان
10) جمعية يادار السلام السالمانية	11) جمعية الصناعات الكويتية	12) جمعية العمل الاجتماعي الكويتية
13) جمعية الرعاية الأسلامية	14) الجمعية الجغرافية الكويتية	15) الجمعية الكويتية للثقافة عن المال العام
16) رابطة الاجتماعيين الكويتية	17) الجمعية الكيميائية الكويتية	18) الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات
19) جمعية الكفالة	20) جمعية معاً للتنمية الأسرية	21) اتحاد عمال البنترول وصناعة البترول والكيماويات
22) مركز ترويم وتعليم الطفل	23) الجمعية الاقتصادية الكويتية	24) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - الهيئة التنفيذية

لجنة قانون حق الاطلاع

في عام 2010 قامت الإدارة المركزية للإحصاء بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون حكومي حول حق الإطلاع وحرية الوصول إلى المعلومات، وقد تم دعوة الجمعية للمشاركة في عضويتها، حيث مثلها صلاح الغزالي، وقد أنجزت اللجنة مشروع القانون وهو شبيه إلى حد كبير بمشروع الجمعية المقدم بواسطة عدد من النواب إلى مجلس الأمة.

وفي 30 يناير 2011 عقدت اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية اجتماعا لمناقشة اقتراحات القوانين الخاصة بحق الاطلاع، حيث حضرت الجمعية كما حضر ممثلون عن وزارة العدل وإدارة الفتوى والتشريع، وقد طلبت الحكومة التأجيل لحد أقصى مدة شهرين، وكان رأي الجمعية عدم الانتظار في ظل وجود مشروع قانون حكومي وكذلك المشاريع النيابية، وقد فوجئت الجمعية بغياب معلومة إنجاز مشروع القانون من قبل الإدارة المركزية للإحصاء عن ممثلي الحكومة، وزودت الحضور بنسخة من مشروع القانون الحكومي.

ثالثاً - حملة تعزيز الديمقراطية

مرت الكويت، منذ عهد الإمارة، بفترات اضطراب سياسي، وصل في بعض المراحل إلى حالة من الفوضى السياسية، وقد كان المؤمل في انتقال الكويت من الإمارة إلى الدولة والأخذ بالحكم الدستوري وفق معايير معتبرة، أن ينهي ذلك أي حالات فوضى سياسية، ولكن من يقرأ التاريخ الكويتي المعاصر منذ الاستقلال، يجد أن القرارات التي اتخذت في بداية الاستقلال عالجت إشكاليات كانت موجودة قبل الاستقلال، ولكن تلك المعالجة أدخلتنا في إشكاليات جديدة، وأحيانا تكررت الإشكاليات نفسها ولكن بأثواب مختلفة، حتى صارت تجربتنا الديمقراطية مع مجلس الأمة خلال 50 سنة وفق ما يلي من بيانات (خلال 13 فصلاً تشريعياً من 1963 إلى 2012):

53.84% من الفصول التشريعية لمجلس الأمة تم حلها (مرتين حل غير دستوري، وخمس مرات حل دستوري).

22% من المدة لا يوجد فيها برلمان (لمدة 11 سنة).

بينما تشكل منذ الاستقلال وخلال 50 سنة 34 وزارة بمعدل وزارة لكل 17.6 شهراً، من دون احتساب التعديلات الوزارية المتكررة على نفس الحكومة.

هذا الوضع السياسي غير الصحي الذي ينعكس على التنمية والتطور، يجعلنا نوقن بأن هناك نقصاً في أسباب الديمقراطية التي ارتضيناها، وأنه يجب أن نستكمل هذا البناء الدستوري والديمقراطي.

لذلك قررت جمعية الشفافية الكويتية، أن تبادر إلى تقديم رؤية حول تعزيز أسباب الاستقرار السياسي، وتقديم وترويج ما يصلح لتعزيز مسيرتنا الديمقراطية، من خلال الدستور والقوانين الكويتية الموجودة أو المفترض وجودها.

وبناء على ما سبق، فإن الديمقراطية الكويتية ينقصها أربعة مكونات:

قانون "المفوضية العامة للديمقراطية" وهي ستتولى إدارة الانتخابات العامة، الإنفاق الانتخابي، الدعاية الانتخابية، عمليات الفرز، مشاركة المجتمع، نشر الثقافة الديمقراطية، تعزيز قيم المواطنة الصالحة، نشر الثقافة الدستورية والقانونية.

قانون «الجماعات السياسية» الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط، التسجيل والإشهار بدلا من السرية المحاطة بأعمالها حالياً، المؤتمر العام والهيئة العليا للجماعة، حقوق وواجبات الجماعة، الشؤون المالية وشفافية مواردها ومصروفاتها، المخالفات والعقوبات.

الدوائر والقوائم الانتخابية: مراجعة نظام الدوائر بما يحقق المزيد من العدالة والمواطنة، ومراجعة نظام الترشح الفردي بما يعزز من دور البرامج السياسية والاقتصادية في الاختيار بدلا من العلاقات الاجتماعية.

تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962: على أن يشمل التعديل:

جداول الناخبين تعدها الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وتصدر مرتين في السنة.

نشر أسماء الناخبين والمرشحين ونتائج الانتخابات إلكترونياً.

تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المقيمين بصفة قانونية خارج الكويت.

توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الحاجات الخاصة والمرضى في التصويت.

تحديد معايير شطب المرشحين.

حلقة نقاشية بشأن قانون هيئة الديمقراطية:



نظمت الجمعية حلقة نقاشية بشأن قانون الهيئة العامة للديمقراطية يوم 21 مارس 2011، وقد شارك فيها كل من:

دمحمد الفيلي، دمحمد المقاطع، عبدالله النيباري، أحمد المليفي، صلاح الغزالي، وبيادارة د. فيصل الفهد.. وقد تم تغطية الندوة إعلاميا في التلفزيون والصحافة، وخرجنا منها بعدد من التوصيات والتعديلات تم إضافتها إلى اقتراح القانون.



حلقة نقاشية بشأن قانون الجماعات السياسية:

كما نظمت الجمعية حلقة نقاشية بشأن اقتراح قانون الجماعات السياسية يوم 4 ابريل 2011، وقد شارك فيها كل من: د.عبدالرحمن العوضي، علي الراشد، عبدالهادي الصالح، د.ناصر الصانع، د.زهير المحميد، بشار الصايغ، أحمد الدين، جمال الشهاب، د.غانم النجار، صلاح الغزالي، دمحمد الفيلي، وبيادارة سلمى العيسى، وقد تم تغطية الندوة إعلاميا في التلفزيون والصحافة، وخرجنا منها بعدد من التوصيات والتعديلات تم إضافتها إلى اقتراح القانون.

كما تم استعراض ومناقشة ملاحظات المشاركين في الندوتين على ديوان تعزيز النزاهة الذي أضاف بعض الملاحظات حتى صار القانون جاهزين لتقديمهما إلى مجلس الأمة بالتعاون مع أعضاء فيه.

رابعاً - ديوان تعزيز النزاهة

انطلقت قناعة مجلس الإدارة بأن الكويت في حاجة كبيرة لتشكيل فريق من المجتمع المدني يكون بمستوى التحدي الذي تواجهه الكويت من قبل الفساد، بهدف تقوية جهود الجمعية في تعزيز "الحكم الرشيد" وتشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام القانون والديمقراطية ومكافحة الفساد، فتم تشكيل "ديوان تعزيز النزاهة" من مجموعة من شخصيات الكويت من أصحاب الخبرة والحكمة والقبول من مختلف أبناء الكويت، وبحمد الله تم انعقاد اللقاء التأسيسي للديوان يوم الأربعاء 2010/10/6م.

وقد تقرر أن ينعقد اللقاء شهرياً، حيث عقد أربعة اجتماعات في عام 2010 وخمسة اجتماعات في عام 2011، بالإضافة إلى اجتماعات أخرى عقدتها اللجان المنبثقة عن الديوان، كما تشكلت أمانة عامة تضم: صلاح الغزالي و د.فهد الراشد وسارة الدويسان ومحمد الأنصاري.



وتم تنظيم مؤتمر صحفي للإعلان عن تأسيس الديوان شارك فيه : صلاح الغزالي، خميس طلق عقاب، إقبال الأحمد، د.محمد الفيلي.. وذلك في يوم السبت 8 يناير 2011م، في مقر الجمعية.

إنجازات الديوان:

مراجعة اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة الذي أعدته الجمعية، ونظرت فيه لجنة فرعية مكونة من: مشاري العنجري، جمال الشهاب، د.طعمه الشمري، د.محمد الفيلي، صلاح الغزالي، وبعد المناقشة تم اعتماد تعديلات اللجنة الفرعية كما هي.

تقرر نشر إعلان صحفي مدفوع الثمن على صفحة كاملة يدعو مجلس الأمة ومجلس الوزراء إلى إصدار قانون الهيئة العامة للنزاهة ، تنفيذاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واستحقاقاً للحاجة المحلية واستجابة لنداء 28 جمعية نفع عام واتحاد.

الموافقة على وثيقة "الحملة الوطنية لتعزيز الديمقراطية" من حيث المبدأ ، وتشتمل على: اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية، اقتراح قانون الجماعات السياسية، تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962 .

تشكيل لجنة فنية للاطلاع على اقتراحات القوانين تتكون من: مشاري العنجري، عبد الوهاب الهارون، عبد الوهاب الوزان، خميس طلق عقاب، جمال الشهاب، محمد الفيلي، صلاح الغزالي.

مراجعة وتطوير اقتراح قانون الجماعات السياسية.

مراجعة وإقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية، وصار جاهزاً لتقديمه الى السلطات المختصة لإصداره.

ديوان تعزيز النزاهة
جمعية الشفافية الكويتية

إلى متى لا تقر قوانين مكافحة الفساد؟!!

نعيش دولة الكويت خلال هذه الأيام ذكرى مرور خمسين سنة على الاستقلال ووضع الدستور، وعشرين سنة على تحرير الكويت من الغزو العاشق، وخمس سنوات على توفى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مستد الإمارة.

وحيث استعراش تجربتنا الديمقراطية خلال السنوات الخمسين الماضية تجدنا قد مرت بعقبات وعثرات متعددة، ليس الجبال هنا ذاكرها، وسبب هذا التعلل هو كثرة الفساد ووجود ممارسات عديدة خاطئة تخلف بالنظام الديمقراطي، التي يجب علينا أن نتوقف عندها كثيراً للعمل على إصلاحها.

وحتى حين جاء الحل لمكافحة الفساد، بمسودد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وقعت عليها الحكومة في عام 2003م، وسادق عليها مجلس الأمة في عام 2006م، تلكاً مجلس الأمة والحكومة كثيراً في تفعيل تلك الاتفاقية الدولية، بإصدار عدد من القوانين التي تتخذها، لئلا تلك اجتماعنا نحن الموقعين أدنا، في تشكيل (ديوان تعزيز النزاهة) للعمل على تعزيز، الحكم الرشيد، ويشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام القانون والديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي والإداري والذاتي، من خلال وضع منهج متكامل للإصلاح ودعم نجاح السلطات الثلاث، والإدارة المحلية والجماعات السياسية والاقتصادية، والأسرة الحاكمة.

ولما كان مجلس الأمة قد حدد موعداً للنظر والقرار بإقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة، وإقتراح قانون حق الإطلاع، وحيث إنهما ضمن المتطلبات التشريعية لخطمة التنمية، وبعد دراسة الاقتراحين، فإننا نطالب مجلس الأمة والحكومة بالعمل على إقرارهما خلال دور الانعقاد الحالي، تنفيذاً للاتفاقية الدولية، واستحقاقاً للحاجة المحلية، واستجابة لنداء 28 جمعية نفع عام تطالب بإقرارهما.

الموقعون،

عقوب يوسف العيسى	يوسف محمد المنصف	عبد الوهاب محمد الوزان	مشاري جاسم العنجري
سارة احمد الدويسان	خميس طلق عقاب	د. عبد الرحمن حمادة	محمد حسين الأنصاري
صابر محمد السويديان	د. طعمه صفيق الثوري	د. فهد محمد الراشد	احمد محمد العبداني
سائق يوسف الشاذلي	فهد نسي الجبيري	عبد الوهاب الهارون	د. محمد حسن الشبيبي
برجس عمود البرجس	فهد مشاري المطيري	سعد عبد العزيز العرش	عبد العزيز طاهر العتيبي

القبس ، 13 مارس 2011م

خامساً - مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة

للسنة الرابعة على التوالي، تعد الجمعية مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة، ويهدف المؤشر إلى: وضع معايير لتقييم أداء الجهات العامة في الكويت وفقاً لمتطلبات الشفافية والنزاهة وتطوير الخدمة.



تشجيع المنافسة الإيجابية بين مؤسسات القطاع العام والمسؤولين والعاملين فيها.

تحريك كافة موظفي الدولة باتجاه واحد هو الإصلاح وتطوير الأداء وتحسين الخدمة والحفاظ على المال العام.

نشر الوعي الإصلاحي بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي بين العاملين في القطاع الحكومي.

كما سيساهم المؤشر في تسليط الضوء إعلامياً على الجهات العامة المتميزة.

مساهمة المؤشر مع مرور الوقت في تطوير أنظمة ولوائح العمل، من خلال الاستفادة من المعايير بتحويلها إلى برنامج متكامل لمكافحة الفساد داخل الجهات العامة.

مجلس الأمناء

ولضمان سير عمل المؤشر وفق الأسس العلمية، تم تشكيل مجلس الأمناء من مجموعة من الخبراء اعتمدوا وثيقة المؤشر التي تشمل عناصر التقييم للجهات العامة، ويتولون إدارة كافة شؤون المؤشر فنياً وإدارياً ومالياً، والمجلس يضم: صلاح الغزالي رئيساً، سلمى العيسى مفوضاً، د. أحمد بوزبر، د. رياض الفرس، د. فهيمة العوضي أعضاء.

معايير التقييم

تم توزيع معايير التقييم لتكشف لنا النتائج في نهاية أعمال المؤشر عن مستوى (الشفافية، النزاهة، المساءلة واحترام القانون، العدالة وتكافؤ الفرص، القيادة، التخطيط الاستراتيجي) في الجهات الحكومية، ثم نتعرف على أفضل جهة حكومية في المجالات الستة.



الإعلان

تم تنظيم مؤتمر صحفي للإعلان عن النتائج وذلك في يوم الأحد 2011/4/21 في مقر الجمعية، كما تم تنظيم حفل إعلان النتائج وتكريم الجهات الخمس الأولى في نفس اليوم الأحد الساعة السابعة مساءً في فندق راديسون بلو - قاعة الهاشمي.



نتائج مؤشر مدركات الإصلاح لعام 2011

تسلسل	ترتيب الجهات الحكومية	اجمالي المتوسط	تسلسل	ترتيب الجهات الحكومية	اجمالي المتوسط
3.2564	وزارة التجارة والصناعة	25	3.9623	بيت الزكاة	1
3.2273	الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	26	3.7776	معهد الكويت للابحاث العلمية	2
3.2110	وزارة الكهرباء والماء	27	3.7721	الادارة العامة للاطفاء	3
3.1892	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	28	3.7002	بنك الكويت المركزي	4
3.1720	وزارة المواصلات	29	3.6965	الامانة العامة للاوقاف	5
3.1656	برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة	30	3.6379	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	6
3.1431	وكالة الانباء الكويتية (كونا)	31	3.6089	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	7
3.1301	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	32	3.6086	وزارة المالية	8
3.0507	وزارة التعليم العالي	33	3.6012	جامعة الكويت	9
3.0297	بلدية الكويت	34	3.5525	وزارة الاشغال العامة	10
3.0235	الادارة العامة للطيران المدني	35	3.5393	الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي	11
2.9131	وزارة الصحة	36	3.5290	مؤسسة البترول الكويتية	12
2.9131	الهيئة العامة للصناعة	37	3.4887	الهيئة العامة لشئون القصر	13

2.8611	لجنة المناقصات المركزية	38	3.4860	بنك التسليف والادخار	14
2.7680	وزارة الاعلام	39	3.4825	مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	15
2.7577	وزارة العدل	40	3.4625	الهيئة العامة للاستثمار	16
2.7207	الهيئة العامة للشباب والرياضة	41	3.4457	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية	17
2.6204	ادارة الفتوى والتشريع	42	3.4182	وزارة التربية	18
2.4157	مؤسسة الموائى الكويتية	43	3.4145	الادارة العامة للجمارك	19
2.4095	المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية	44	3.4094	وزارة النفط	20
2.0717	المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب	45	3.3501	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	21
1.2626	وزارة الداخلية	46	3.3029	الهيئة العامة للبيئة	22
5550.	سوق الكويت للاوراق المالية	47	3.2946	ديوان الخدمة المدنية	23
			3.2765	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	24

سادسا - مركز الفزعة والإرشاد القانوني ALAC

لماذا تم إنشاء مركز الفزعة ؟



في ضوء نمو الشبكة العالمية لمراكز المناصرة ومكافحة الفساد ALAC ، فقد قررت الجمعية إنشاء مركز تخصصي مماثل لتلك المراكز العالمية المنتشرة في العديد من دول العالم والتي بلغ عددها 70 مركزاً، ليتولى بدوره تحقيق ذلك الهدف المتمثل في دعم الجانب المعنوي لكافة المتعاملين مع أجهزة الدولة المختلفة في سبيل مناهضة ومقاومة الفساد، من خلال المهام الموكلة إليه وما سيتوصل إليه من البيانات الإحصائية التي سيتحدد من خلالها وبصورة موضوعية،

أعداد ضحايا الفساد والمبلغين وكافة المستفيدين، وكذلك الجهات التي ستقدم في مواجهتها البلاغات وفقاً لبيانات محددة، وبيان إيضاحي لما انتهت إليها تلك البلاغات والاستفسارات من معالجات وحلول، لا سيما في ظل عدم وجود هيئة مركزية لمكافحة الفساد وعدم إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة، الأمر الذي عزز السلبية المجتمعية في مواجهة آفة الفساد.

نوع الخدمات التي يقدمها المركز

1. طلبات الاستشارة : استقبال طلبات الاستشارة القانونية والإدارية الشفهية والمكتوبة، المتعلقة بمجالات الفساد المختلفة، والرد عليها.
2. استقبال البلاغات : تلقي البلاغات المتعلقة بحالات الفساد ودراستها وتحديد الرأي الفني والقانوني بشأنها، والتعامل معها.
3. الفزعة مع ضحايا الفساد: انتهاج "الفزعة" مع ضحايا الفساد والمبلغين ، من خلال عدة وسائل قانونية وإعلامية.

وسائل وأدوات المركز

1. التنسيق الخاص: مع الأطراف التالية:
 - النيابة العامة.
 - ديوان المحاسبة.
 - مجلس الأمة - لجنة العرائض والشكاوى.
 - جهاز متابعة الأداء الحكومي.



اعلان رول آب يتم وضعه في مداخل الجهات الحكومية

2. التنسيق العام: مع كافة الجهات العامة، لتلقي البلاغات من المركز ومعالجتها بشكل ودي.
3. التقرير الشهري: سوف يصدر عن المركز تقرير شهري عن أعداد حالات الفساد والجهات المعنية بها، ومن هي الجهات المتعاونة وغير المتعاونة.
4. التقرير السنوي: مع نهاية كل عام سوف يصدر تقرير عن حالات الفساد التي رصدتها المركز موزعة حسب الجهات العامة، ونسبة المعالجة، والتوصيات للأطراف المعنية في السلطتين التشريعية والتنفيذية.
5. وسائل الإعلام: التنسيق الإعلامي مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة حول تقارير المركز، وأي حالات لضحايا الفساد تحتاج إلى فزعة.
6. وقد تم تخصيص مكاتب للمركز في مقر الجمعية، كما تم توظيف خبرات للعمل في هذا المركز، وكذلك تم الاتفاق مع (مؤسسة المستقبل) على تمويل هذا المشروع، بمبلغ 126,866 دولار أمريكي لمدة سنة قابل للتجديد.

إنجازات المركز

- تم إعداد الموقع الإلكتروني للمركز بعنوان www.transparency-kuwait.org/alac
- في إطار الترتيب لانطلاق مركز النزعة فقد تم مقابلة كل من السادة:
 - « السيد عبد العزيز العدساني - رئيس ديوان المحاسبة، في 31 يناير 2011
 - « السيد محمد الرومي - وكيل ديوان الخدمة المدنية، في 2 فبراير 2011
 - « السيد ضرار العسوسى- النائب العام بالوكالة، في 3 فبراير 2011
- تم افتتاح مركز النزعة يوم 14 فبراير 2011، وتم عقد مؤتمر صحفي حضره كل من: صلاح الغزالي وسلمى العيسى، تناول شرحاً موجزاً لهدف المركز ودوره.
- تم إجراء مقابلة صحفية مع صلاح الغزالي لجريدة القبس (صفحة كاملة).
- تم نشر إعلان مدفوع الثمن بالصحافة يوم 28 فبراير 2011 للمركز.
- تم توزيع البروشور الجديد للمركز في مداخل الجهات الحكومية.

سابعا - مركز الشفافية للمعلومات

موقع الجمعية على الانترنت

يعتبر موقع الجمعية على شبكة الإنترنت www.transparency-kuwait.org أكبر موقع عربي متخصص في مواضيع الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، وقد تجاوز عدد الزائرين للموقع حتى نهاية عام 2011 مليوني زائر (في 2009 = 950 ألف زائر، وفي 2010 = 1.300 مليون زائر) مما يشير إلى تزايد عدد الزيارات بشكل كبير.



في 2012/3/4

رصد الفساد:

يتم رصد أخبار الشفافية في الصحف المحلية والدولية ومواقع الإنترنت بشكل يومي على ثلاثة مستويات:

- « رصد كل ما ينشر عن جمعية الشفافية الكويتية،
- « رصد كل ما ينشر يوميا من أخبار ذات صلة مباشرة بالفساد المالي والإداري في الجهات العامة الكويتية،
- « رصد أخبار الشفافية ومكافحة الفساد في العالم مستقاة من عدة مواقع إخبارية متخصصة.

ويقوم المركز عادة بإتاحة إمكانية تنزيل جميع إصدارات الجمعية من موقعها على الإنترنت لجمهور الجمعية، كما يتم نشر التقارير الدولية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة فور الإعلان عنها.

تطوير موقع الجمعية على الانترنت:

تم التعاقد مع شركة متخصصة لتطوير الموقع الإلكتروني بعمل تصميم جديد ، مع إضافة اللغة الإنجليزية للأجزاء الهامة في الموقع، علماً بأن المكتبة الإلكترونية فيها العديد من المراجع باللغتين العربية والإنجليزية.

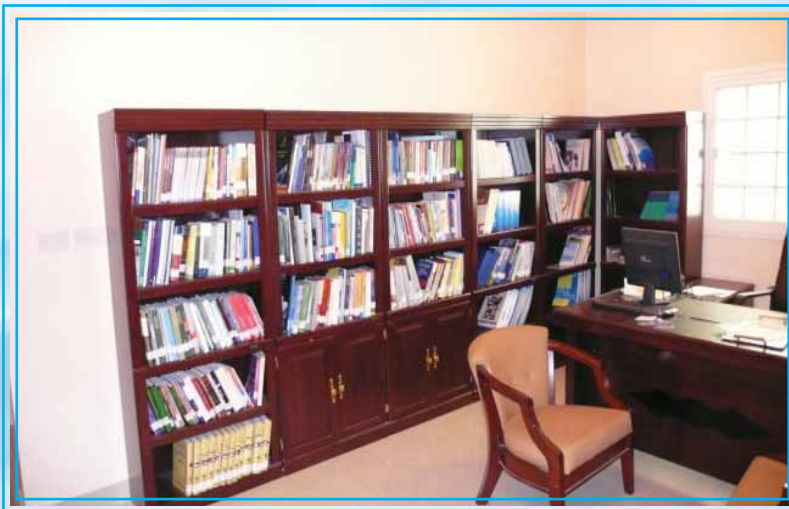
المكتبة الإلكترونية



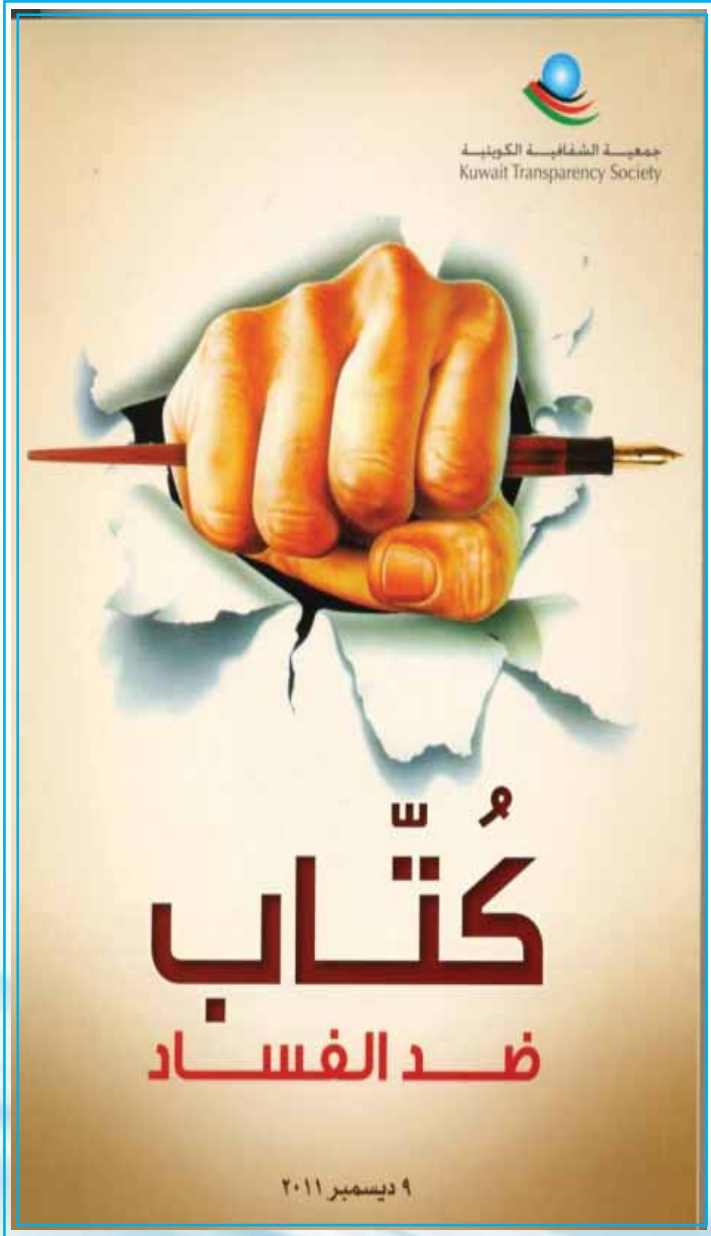
جانب من مكتبة الشفافية

يحتوي موقع الجمعية في الإنترنت على مكتبة إلكترونية، بلغ عدد المراجع فيها (1669) مرجعاً، منها (1065) باللغة العربية، و (604) باللغة الإنجليزية، موزعة على أربعة عشر قسماً كما يلي: الحكم الصالح، المواطنة، الشفافية ومكافحة الفساد، الفساد الإداري، حرية الوصول للمعلومات، الشفافية في القطاع الخاص، الشفافية والدين، الحكومة الإلكترونية، نزاهة الأداء الانتخابي والبرلماني، المجتمع المدني، تمكين المرأة، غسيل الأموال، مدونات السلوك، التقارير والمؤشرات الدولية.

مكتبة الشفافية



بدأت الجمعية، بإمكانياتها المتواضعة بتأسيس مكتبة تضم مجموعة من الكتب المتخصصة في مجالات عمل الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية، حيث تشمل المكتبة المعلومات بمختلف أوعيتها المقروءة والمسموعة والمرئية، ومنها: الكتب، المطبوعات، الدوريات، الأبحاث والدراسات، أشرطة الفيديو، أشرطة الكاسيت، أقراص CD و DVD، الصور، وقد بلغ عدد محتويات المكتبة من الكتب حتى نهاية عام 2011م هو (2130) عنواناً.



لجنة كتاب ضد الفساد

بسبب ندرة المراجع والدراسات في المكتبة العربية في مواضيع الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعارض المصالح ومناهضة الفساد، قامت الجمعية بتشكيل لجنة تجمع بين العلمية والمهنية تتولى جمع وفرز واختيار وتصنيف المقالات التي تنشر في الصحف المحلية اليومية، ونشرها في كتاب سنوي، لتكون إضافة جيدة للمكتبة العربية، تكوّن لنا، بمرور السنوات، عدداً جيداً من الكتب الصادرة باللغة العربية في هذه المواضيع الهامة، كما نأمل أن تشكل تلك الكتب، بمرور السنوات، توثيقاً أميناً للشفافية والفساد في الكويت.

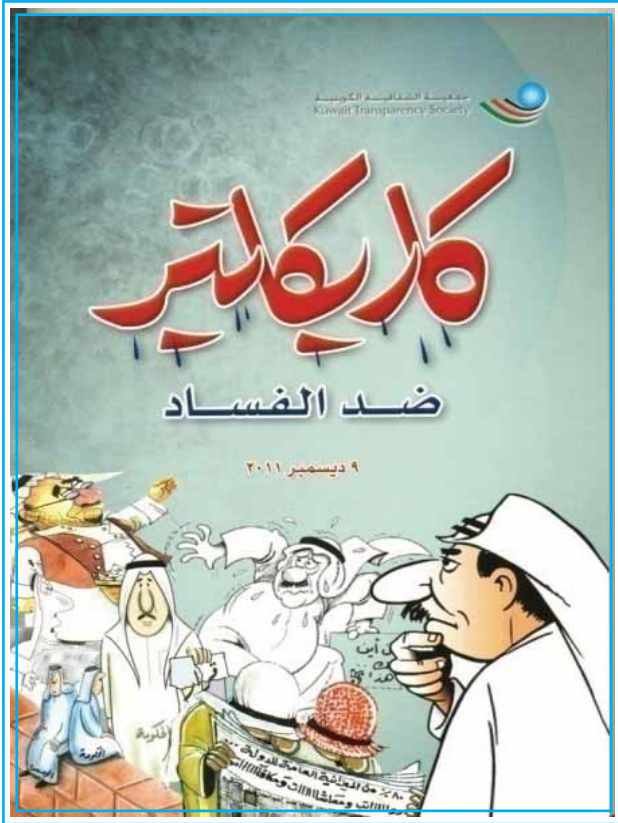
لذلك تم إعادة تشكيل اللجنة للعام الثالث على التوالي، وضمت نخبة من الكتاب والمفكرين، وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:

1. د. معصومة أحمد إبراهيم، رئيسة اللجنة.
2. علي غازي العدوانى، نائب رئيس اللجنة.
3. عبدالحميد علي عبدالمنعم، مقرر اللجنة.
4. إقبال سليمان الأحمد، عضواً.
5. تيسير عبدالعزيز الرشيدان، عضواً.

وقد أنجزت اللجنة أعمالها بإصدار الكتاب بعد مراجعة عدد كبير من المقالات واختيار نشر عدد منها وفقاً لمعايير علمية معتبرة، كما تم الطلب من سبع شخصيات للكتابة في موضوع (كيف يتسرب الفساد إلى مفهوم المواطنة)، وقد تم الإعلان عن إصدار الكتاب وبدء توزيعه في اليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر بحضور نخبة من الكتاب وشخصيات عامة ورجال الصحافة وأعضاء الجمعية.. وقد تم طباعة ألف نسخة، وتم توزيع الكتاب على عدد كبير من الشخصيات وفي مقدمتهم الديوان الأميري، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الأمة والنواب والوزراء والوكلاء والمساعدون في الجهات الحكومية، ورؤساء تحرير الصحف ورؤساء الصفحات المحلية، وديوان المحاسبة، والقضاة.



لجنة كاريكاتير ضد الفساد



تحقيقاً لأحد أهداف الجمعية (تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح، ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خالٍ من جميع أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة) بدأت مساعينا نحو إصدار كتاب "كاريكاتير ضد الفساد" متضمنا أفضل رسوم الكاريكاتير التي تنشر في الصحف اليومية المحلية خلال عام كامل بدءاً من أول نوفمبر وحتى نهاية أكتوبر من العام الذي يليه.. وتسعى الجمعية من خلال ذلك إلى تحقيق عدة أهداف منها تحفيز رسامي الكاريكاتير لتبني قضايا الشفافية ومكافحة الفساد وإثراء المكتبة العربية بأعمال فنية تخدم هذه الموضوعات.. وبالفعل، صدر في 9 ديسمبر 2011 كتاب (كاريكاتير ضد الفساد) ويتضمن رسوم الكاريكاتير التي اجتازت التحكيم من خلال لجنة فنية مختصة وتتناول القضايا التي تدخل ضمن اختصاص الجمعية.

وقد ضمت اللجنة نخبة من الفنانين والمحترفين شملت كلاً من:

1. عبدالرضا كمال، رئيس اللجنة.

2. عبدالحميد علي عبدالمنعم، مقرر اللجنة.

3. فاضل الرئيس، عضواً.

4. وليد أحمد الناشي، عضواً.

5. إبراهيم ناصر المليفي، عضواً.



تقارير أحوال الشفافية الشهري

بسبب كثرة ما يثار من قضايا الفساد على المستوى المحلي في مختلف أجهزة الدولة، فقد دأبت الجمعية على إصدار (تقرير أحوال الشفافية) الشهري ويستعرض مجريات الشهر من واقع قاعدة البيانات التي يتم تحديثها يوميا لدى مركز الشفافية للمعلومات، مع التعليق عليها وتبيان موقف الجمعية منها وتقديم تصور لحلها، ويتم نشر هذه التقارير عبر الصحف المحلية، حيث لقيت صدقاً واسعاً لدى السياسيين والجمهور.

ثامناً - المفوضية العليا لشافية الانتخابات

التعاون مع الحكومة:



اعتدال العيار، حضرة صاحب السمو الأمير، سلمى العيسى، صلاح الغزالي

بعد صدور مرسوم حل مجلس الأمة مطلع شهر ديسمبر 2011م، قام وفد من الجمعية بزيارة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه، وذلك يوم الاثنين الموافق 2011/12/12، حيث تم إحاطة سموه بدور الجمعية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة في الأعوام 2006، 2008، 2009، كما تم تقديم تقارير تلك الأعمال، وتم الطلب من سموه السماح رسمياً للمفوضية العليا لشافية الانتخابات بمتابعة الانتخابات وذلك بتوجيه مجلس الوزراء عامة ووزارتي الداخلية والاعلام خاصة للتعاون مع الجمعية بهدف تمكينها من التحقق من نزاهة الانتخابات باعتبارها منظمة أهلية تطوعية متخصصة، وأيضاً تم الطلب من سموه السماح بدعوة مراقبين دوليين لحضور فترة الانتخابات وإصدار تقرير مستقل عن شافية ونزاهة الانتخابات لمزيد من تطمين المجتمع الدولي حول الديمقراطية الكويتية، وبالفعل استجاب سموه لهذه الطلبات وتم توجيه مجلس الوزراء بهذا الشأن الذي أصدر قراراً بالسماح لجمعية الشافية الكويتية بمتابعة انتخابات مجلس الأمة.



تم تشكيل أعضاء الهيئة الرقابية في المفوضية من: صلاح الغزالي، د. فيصل الفهد، د. محمد الفيلى، عبدالحميد علي، د. معصومة ابراهيم، اعتدال العيار، سحر الحملي، ماجد المطيري، د. فهيمة العوضي.

البرنامج الانتخابي لإصلاح الكويت:

تم إعداد ورقة أولية للبرنامج، وبتاريخ 2011/12/13 تم دعوة بعض المختصين لمناقشة المقترح بهدف تطويره، حيث شملت الاستشارة كلا من: د. محمد المقاطع، د. بدر الديحاني، د. ساجد العبدلي، إبراهيم المليفي بالإضافة إلى جاسم السعدون الذي قدم ملاحظات مكتوبة على المقترح، كما شارك أعضاء مجلس الإدارة: صلاح الغزالي، سلمى العيسى، د. فيصل الفهد في اللقاء.. ثم تم صياغة البرنامج بشكل متكامل وقد تم فتح المجال للمرشحين للانتخابات للتوقيع على البرنامج.



عبدالله الطريجي يوقع على البرنامج



مؤتمر صحفي في المركز الاعلامي - الشيراتون - الذي تنظمه وزارة الاعلام، ويشترك فيه رئيس الجمعية.

إنجازات المفوضية:

- قام رئيس الجمعية بزيارة رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد بتاريخ 14 ديسمبر 2011، وذلك بهدف التنسيق بشأن مراقبة الانتخابات.
- شاركت الجمعية في اللجنة التي تم تشكيلها في وزارة الإعلام والمعنية بمراقبة تطبيق قانون المرئي والمسموع وقانون المطبوعات والنشر.
- حددت وزارة الداخلية مخفرا في كل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس لتلقي بلاغات المواطنين عن الجرائم الانتخابية، وقد شارك ممثلون عن الجمعية في الوجود في تلك المخافر الخمسة وهم: سالم العازمي، مهند المسباح، مرسل الماجدي، قصي الدعيح، صلاح الأنصاري.. كما جرى تنسيق مباشر مع مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية لابلاغه عن تلك الجرائم.
- قدمت الجمعية قرابة 42 بلاغا عن جرائم شراء أصوات وجرائم انتخابات فرعية.



اجتماع اسبوعي يضم قيادات وزارة الداخلية مع جمعيات الشفافية والصحفيين والمحامين

- شاركت الجمعية في اللجنة التي شكلها وزير الداخلية وضمت بالإضافة إلى قياديين من وزارة الداخلية، ممثلين عن جمعية الصحفيين وجمعية المحامين، وقد كان لتلك اللجنة لقاءات أسبوعية لمتابعة البلاغات التي تصل إلى المخافر الخمسة.



أحد اللقاءات التدريبية لمتطوعي المفوضية

- أصدرت المفوضية العليا لشفافية الانتخابات سبعة تقارير أسبوعية، كان الأخير منها بعد إعلان نتائج الانتخابات.

دليل المتابع الانتخابي:

بعد أن تم تشكيل "هيئة المتابعة" في المفوضية، تم دعوة أعضاء الجمعية والجمهور للمشاركة في أعمال المفوضية، حيث بلغ عدد المسجلين 300 عضو من الرجال والنساء، قامت المفوضية بتسجيلهم وتدريبهم وتوزيعهم على الدوائر الانتخابية وفقا لاختصاصات المفوضية، كما تم إصدار "دليل المتابع الانتخابي" مرشدا ومبينا لدور ومهام مراقبي الانتخابات بوجه خاص، فضم هذا الدليل أربعة أقسام هي:

- القسم الأول للتعريف بإدارة الانتخابات.
- القسم الثاني لعقوبات جرائم الانتخابات.
- القسم الثالث للتعريف بماهية المتابع الانتخابي ومهامه.
- القسم الرابع لمهام المتابع الانتخابي في يوم الاقتراع.



غلاف الكتيب

معايير المرشح الصالح:

يحتار كثير من الناخبين في اختيار من يمثلهم في مجلس الأمة، لذلك قامت الجمعية بإعداد مجموعة من "المعايير" التي يجب أن يتحلى بها النائب عن الشعب، والتي توصي الناخب بالاسترشاد بها لاختيار المرشح الأكثر ملاءمة لأعمال المجلس.. وقد ضمت قائمة المعايير خمسة أنواع:

- الشفافية والنزاهة واحترام القانون.
- المؤهلات الشخصية، الخبرة والكفاءة.
- القيم الأخلاقية والسمات الشخصية.
- الأطروحات الفكرية.
- البرنامج الانتخابي.
- كما ضمت القائمة خمسة تعهدات ينبغي على المرشح الإعلان عن الالتزام بها.

معايير المرشح الصالح (5x5)	
م	المعيار / المواصفات
الشفافية والنزاهة والاحترام للقانون	
1	غير متورط في جرائم الأموال، ولا يقبل فداء أو مولاة داخل المجلس.
2	يتميز ويترجم في أمانة العمل في كافة أعماله داخل المجلس وخارجه.
3	مؤهل ومتميز في عمله من خلال تونه الكثر بغير.
4	مؤهل له بالنزاهة والشفافية في عمله العام.
5	متعاون في عمله على القانون ومختلفة تقبل القسم السياسي والاداري والسياسي.
المؤهلات الشخصية: الفهم والقدرة	
6	صاحب عمل خاص أو موظف أو غير ذلك.
7	يؤهل بالقدرة الاقتصادية والقدرة السياسية.
8	أبداً من عدمه بالقدرة القانونية والسياسية وإدارة بالمهام الدستورية.
9	أبداً من عدمه بالقدرة المحلية والإقليمية والعالمية والقومية.
10	أبداً من عدمه في عدمه والقدرة الشخصية.
القيم الأخلاقية والسمات الشخصية	
11	يتميز بالقدرة في الحق والصدق والالتزام.
12	يتميز بالقدرة على العمل الجماعي أو الأقران أو الغير.
13	يتميز بالقدرة والقدرة على العمل.
14	يتميز بقدرة عالية على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
15	أبداً من عدمه في عمله على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
الأطروحات الفكرية	
16	يتميز بقدرة عالية على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
17	يتميز بقدرة عالية على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
18	لا يملك الأفكار والقدرة على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
19	يتميز بالقدرة على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
20	يتميز على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
البرنامج الانتخابي	
21	يتميز بقدرة عالية على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
22	يتميز بقدرة عالية على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
23	أبداً من عدمه بالقدرة على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
24	يتميز على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
25	يتميز على العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
كما تعهدت بما يلي	
26	التعهد بحدود العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
27	التعهد بحدود العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
28	التعهد بحدود العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
29	التعهد بحدود العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.
30	التعهد بحدود العمل الجماعي والقدرة على العمل الجماعي.



الفريق الدولي لمراقبة الانتخابات:

استقبلت المفوضية فريقا دوليا لمراقبة الانتخابات خلال فترتين:

- الزيارة الأولى كانت خلال الفترة من 17-21 يناير 2012م حيث ضم الوفد أربعة أعضاء من لبنان والأردن والبحرين وفلسطين، التقوا خلالها بمسؤولين في وزارة الداخلية ووزارة الاعلام وعدد من المرشحين يمثلون مختلف التوجهات السياسية، وحضروا جانبا من تدريب مراقبي الانتخابات المحليين، وأصدروا تقريرا حول الجولة الاستطلاعية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي، تم توزيعه على وسائل الإعلام كما سلمت نسخا منه إلى كل من رئيس مجلس الوزراء وكذلك وزير العدل.. جاء في خاتمته: (تجري الانتخابات في جو من الديمقراطية والمناخ السلمي، وفي إطار من الإيجابية، ذلك على الرغم من التوتر على مستوى الخطاب السياسي الذي سبق هذه العملية والذي يترافق مع الحملات الانتخابية.. يقوم المجتمع المدني بدور فاعل ومؤثر في المسارات التحضيرية سواء لجهة إعداد المراقبين أو في مجال مراقبة وسائل الإعلام ومن خلال تواجد المتطوعين في مراكز تلقي الشكاوى وهو ما يعتبر خطوة هامة في تطوير دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة الديمقراطية والمشاركة في العملية الانتخابية.. إن الملاحظات التي ذكرت آنفا لا تؤثر بمسار العملية الانتخابية وبمصداقية نتائجها، ويمكن تدارك العديد منها فيما لو اتخذت التدابير السريعة والإجراءات التي تحول دون تزايدها وتكرارها).
- والزيارة الثانية كانت خلال الفترة من 1/31 الى 2012/2/4م حيث ضم الوفد 34 مراقبا يمثلون منظمات أهلية في 16 دولة، هي: لبنان، فلسطين، الأردن، السودان، البحرين، مصر، السعودية، الإمارات، اليمن، عُمان، المغرب، العراق، تونس، هولندا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.. قاموا خلالها بجولة استطلاعية على مراكز الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية، وأصدروا بيانا صحفيا عن سير العملية الانتخابية تمت تلاوته في مؤتمر صحفي في المركز الإعلامي لوزارة الإعلام في يوم 3 فبراير.
- ورد في خاتمة تقرير المراقبين الدوليين ما يلي: (لا بد من الأشادة بالدور الكبير الذي قامت به وزارتا العدل والداخلية، والمهنية العالية التي تمتع بها المنظمون للانتخابات من لجان وقوى أمنية، وبشكل خاص لفرق المراقبة المحلية التابعين لجمعية الشفافية الكويتية، بما وفر أعلى درجات التقدير والاحترام لممارسة المواطن الكويتي حقه الانتخابي بشكل لائق.. إن الملاحظات التي وردت أعلاه، في المجال القانوني أو في المجال الاجرائي، لا ترتقي إلى حد التشكيك في سلامة الإجراءات وشفافية العملية الانتخابية.. وفي الختام لا بد من التوجه إلى دولة الكويت حكومة وشعبا بالتهنئة لهذا الإنجاز الهام على أمل أن تجرى الانتخابات المقبلة وفق قانون جديد يأخذ بالاعتبار الملاحظات والتوصيات التي تقدم بها الفريق العربي والدولي والتي تنطبق مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات).

تاسعاً - منتدى المستقبل الثامن

تعريف

أقيم المنتدى على أثر انعقاد قمة (Sea-Island) في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو 2004، حيث أعربت الدول الصناعية الكبرى في هذا المؤتمر عن التزامها بدعم الإصلاحات في دول المنطقة في اتجاه: تعزيز الديمقراطية، المشاركة المدنية، حكم القانون، حقوق الإنسان، إقتصاد السوق المفتوح.

وفي كل منتدى يتم تناول ثلاثة مواضيع هي: اجتماعي، اقتصادي، سياسي.. ويتم اختيار محاور كل موضوع من قبل المجتمع المدني بالتنسيق مع دولتي الرئاسة.

دول منتدى المستقبل:

يضم المنتدى كلاً من:

- دول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا BMENA ، وعددها (20) عشرون دولة.
- بالإضافة إلى دول مجموعة الثمانية (G8) وتضم (8) ثمان دول، هي: اليابان، روسيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

منتدى المستقبل السابع - الدوحة 01/11/2011م:

شاركت الجمعية في أعمال منتدى المستقبل السابع الذي أقيم في الدوحة في دولة قطر، وذلك خلال شهر يناير 2011م، ويستهدف المنتدى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في وضع تصورات مستقبلية للمنطقة بالتشارك مع حكومات G8 وحكومات MENA (شرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا).



رئاسة منتدى المستقبل الثامن:

يقام منتدى المستقبل سنوياً، وفي كل مرة تتولى رئاسة المنتدى دولتان، واحدة من منطقة BMENA والثانية من دول G8 ، وفي المنتدى الثامن فإن الرئاسة لكل من دولة الكويت وجمهورية فرنسا، حيث تتولى وزارة الخارجية في البلدين "المسار الحكومي".

كما توجد لجنة للمسار غير الحكومي، وتضم المجتمع المدني وقطاع الأعمال الكويتي بالإضافة إلى المجتمع المدني الفرنسي.. وقد تم اختيار جمعية الشفافية الكويتية لتتولى أعمال «المنسق العام» للمسار غير الحكومي في منتدى المستقبل الثامن.

ورشة العمل الإقليمية:



ممثلة المجتمع المدني الفرنسي، وكيل وزارة الخارجية الكويتية، ممثل وزارة الخارجية الفرنسية، رئيس جمعية الشفافية الكويتية

تم تنظيم ثلاث ورش عمل إقليمية للمسار غير الحكومي على النحو التالي:

- الورشة الاجتماعية، أقيمت في الكويت خلال الفترة من 4-5 مايو 2011 وموضوعها "المساواة بين الجنسين".
- الورشة الاقتصادية، أقيمت في مارسييليا - فرنسا خلال الفترة من 6-7 يونيو 2011م، وموضوعها "المدخلات الاقتصادية والاجتماعية".
- الورشة السياسية وأقيمت في مراكش - المغرب، خلال الفترة من 17-18 سبتمبر 2011م، وموضوعها «بناء الديمقراطية : دور ومشاركة الشباب والمجتمع المدني».

المشاورات الوطنية:



في مقر "المنظمة العربية لحقوق الإنسان" في القاهرة

كما تم تنظيم ثلاثة اجتماعات للمشاورات الوطنية لمناقشة توصيات الورش الإقليمية الثلاث من منظور وطني والتعليق عليها، على النحو التالي:

- الاجتماع الأول أقيم في مسقط - عمان يوم 24 أكتوبر 2011 م.
- الاجتماع الثاني أقيم في القاهرة - مصر يوم 27 أكتوبر 2011 م.
- الاجتماع الثالث أقيم في تونس يوم 30 أكتوبر 2011 م.

الاجتماع الختامي للمجتمع المدني:

انعقد هذا الاجتماع يوم 5 أكتوبر 2011م في مدينة باريس، كما انعقد في يوم 6 أكتوبر الاجتماع التحضيري للحكومات حيث قام المجتمع المدني بعرض ومناقشة بيانهم الختامي مع ممثلي الحكومات، والذي قدمه رئيس الجمعية صلاح الغزالي بصفته منسقا عاما للمنتدى، كما أجاب على كافة الاستفسارات من الوفود الحكومية.

اجتماع (منتدى المستقبل الثامن):



صلاح الغزالي يستعرض توصيات المجتمع المدني أمام وزراء خارجية دول G8 ودول BMENA وإلى جانبه معاونته مها البرجس - نائب رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

أقيم في دولة الكويت، خلال يومي 21-22 نوفمبر 2011م الاجتماع الرسمي للمنتدى الذي يعتبر ختاماً لأعمال منتدى المستقبل الثامن لمدة عام كامل، حيث اجتمع كل من المسارين الحكومي وغير الحكومي بشكل مستقل يوم 21 نوفمبر، فتولى رئيس الجمعية إدارة المسار غير الحكومي.. فيما التقى المساران في اجتماع موحد يوم 22 نوفمبر، فترأس رئيس الجمعية بشكل مشترك مع الجانب الفرنسي وفد المسار غير الحكومي في الاجتماع الذي تم مع الوفود الحكومية وترأسهما وزيراً خارجية الكويت وفرنسا.



وفي قصر بيان، حيث أقيم حفل افتتاح المنتدى بحضور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه، وخلال كلمة الجمهورية الفرنسية التي ألقاها وزير الخارجية السيد آلان جوبيه، أشاد فيه بجمعية الشفافية الكويتية باعتبار أن لها دوراً بارزاً في نجاح أعمال منتدى المستقبل الثامن.. حسب خطابه.

عاشراً - منظمة تعليم النزاهة TERI

هي منظمة مستقلة غير حكومية تعمل مع الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني من أجل إيجاد حلول عملية لتفعيل النزاهة في جميع أنحاء العالم لتحقيق التنمية المستدامة، مسجلة كمؤسسة خيرية منذ 1990 ومقرها المملكة المتحدة، تهتم TIRI بتعليم النزاهة في الجامعات والمعاهد، ولها وجود في كثير من دول العالم، كما لها ممثل في الشرق الأوسط مقيم في الأردن، وقد تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين TIRI وجمعية الشفافية الكويتية بتاريخ 9 ديسمبر 2010 لتكون الجمعية هي ممثها في الكويت للتسيق مع الجامعات والكليات الحكومية والخاصة.



حلقة النزاهة في التعليم

تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتورة موضي الحمود عقدت الحلقة النقاشية بتاريخ 17 مارس 2011، في فندق شيراتون الكويت، وقد شارك فيها مدير برنامج "الشبكة العربية لتعليم النزاهة" في Tiri د.مالك العمامرة (الأردن)، ومدير برنامج التعليم في Tiri د.تاي كيونج تان (سنغافورة)، وقد كان الحضور من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومن الجامعات الخاصة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي.



وعلى هامش الحلقة النقاشية، تم دعوة الحضور للتوقيع على (إعلان الكويت لتعليم النزاهة) الذي يهدف لتعزيز وتفعيل نزاهة التعليم وتعليم النزاهة في المؤسسات التعليمية الكويتية.

مشاركة في مؤتمر تعليم النزاهة - أندونيسيا:

بدعوة من Tiri شاركت من الجمعية د.حنان الخلف في الندوة التي عقدت في مدينة جاكرتا - أندونيسيا، وذلك في تاريخ 15/4/2011، حيث حضر الندوة 29 ممثلا للجامعات الاندونيسية و150 محاضرا من تلك الجامعات.

النادي الصيفي لتعليم النزاهة:

شاركت د.إلهام الإبراهيم ممثلة عن الجمعية في أعمال النادي الصيفي الذي نظمته Tiri بشأن تعليم النزاهة ولمدة أسبوعين، وذلك خلال الفترة الصيفية في جمهورية يوغسلافيا.

حادي عشر - فريق تعزيز الشفافية في بلدية الكويت

أصدر وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية - بعد التشاور مع الجمعية - القرار رقم 2011/249 بتاريخ 2011/6/9م ويقضي بتشكيل (فريق تعزيز النزاهة في البلدية) وفق ما يلي:



اختصاصات الفريق

- مراجعة القوانين واللوائح الخاصة بأعمال البلدية من أجل تطويرها وتجديدها وتحقيق الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد.
- إعادة هندسة العمليات الإدارية وخطوات العمل من أجل معالجة أوجه القصور الإداري وترسيخ مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد داخل كافة قطاعات وإدارات البلدية المختلفة وفق الأطر القانونية.
- التعاون بما يحقق التوعية لموظفي البلدية في مجال الشفافية والنزاهة من خلال البرامج التدريبية والندوات.
- الإشراف على عمل الدراسات اللازمة من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات المباشرة لتحديد أوجه القصور في أعمال البلدية في جوانب الشفافية والنزاهة.



تشكيل الفريق:

- تم تشكيل الفريق من التالية أسماؤهم:
- (بلدية الكويت) : غسان الثاقب الوكيل المساعد للرقابة والتفتيش رئيساً، وعبدالكريم الزيد، وأحمد الشريدة وعزيزة الملا.
 - (جمعية الشفافية الكويتية): صلاح الغزالي، د.أحمد بوزبر، سلمى العيسى.

المشاريع المتفق عليها لتنفيذها:

وقد عقد الفريق عدة اجتماعات، وتقرر العمل في المشاريع التالية:

- أولاً - المشاريع الاستراتيجية:
 1. الاستراتيجية العامة للبلدية.
 2. تفكيك البلدية إلى بلديات في المحافظات بمجالسها.
 3. شرطة البلدية.
 4. تطوير قانون البلدية رقم (2005/5).
- ثانياً - المشاريع النمطية:
 5. تطوير أداء الإدارة القانونية.
 6. مراجعة اللوائح وتطويرها.
 7. متابعة وتعزيز مشروع الأرشفة الالكترونية.
 8. تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية.
 9. ضمان صياغة العقود وآلية التجديد.
 10. جائزة التميز البلدي.
 11. تفعيل مذكرات التفاهم بين البلدية والمدن الأخرى.
 12. الخطة الاستراتيجية الإعلامية.
 13. معالجة مخالفات مشاريع البناء والإدارة والنقل (BOT).
 14. تطوير الخدمة العامة للجمهور.
 15. تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة من خلال البرامج التدريبية.
 16. دليل أخلاقيات المهنة.
 17. دعم وتعزيز أعمال اللجنة الوطنية لإعداد كودات البناء الوطنية.
 18. معالجة مخالفات المشاريع العامة وأهمها:
 - مشروع أبو فطيرة.
 - متابعي أداء مشاريع النظافة.
 - متابعة أداء تنفيذ عقود الاعلانات.
 - متابعة الكفالات المصرفية وإنهاء الإعفاءات.
 - معالجة تجاوزات سوق الجمعة.
 - 19. مراجعة المشاريع الأخرى.

ثاني عشر - أنشطة محلية

بيان "قراءة في أحداث ديسمبر 2010":

شهدت الكويت أحداثا سياسية تتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكان أبرزها اجتماع عدد من أعضاء مجلس الأمة ومؤيديهم في ديوان أحد النواب في منطقة الصليبيخات، وحدث احتكاك بين القوات الخاصة والجمهور أدى إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتجمعين، وقد أصدرت الجمعية بيانا يتعلق بالموضوع "قراءة في أحداث ديسمبر 2010" وبينت الأخطاء التي وقع فيها الطرفان من وجهة نظر علمية وسبل معالجتها.

فضيحة الایداعات المليونية - أغسطس 2011

في 2011/8/20 نشرت جريدة القبس معلومات عن تضخم حسابات لعدد من أعضاء مجلس الأمة دون معرفة مصادر تلك الأموال، وكان لهذا الخبر تداعيات كثيرة، تبعتها فضيحة التحويلات الخارجية التي تقدم نواب بأستئلة برلمانية بشأنها لم يتم الاجابة عليها حتى الآن، وقد أصدرت الجمعية تقريرها الشهري لأغسطس جاء فيه:

((أعيد فتح ملف المال السياسي بقوة من خلال ما أثير عن إيداعات في حسابات نواب لا تمت لمداخلهم المعتادة بصلة بلغ مجموعها خمسة وعشرين مليون دينار خلال فترة وجيزة و دون تقديمهم مبررات منطقية لذلك، وقد أصدرت الحكومة مشكورة بيانا أكدت فيه أنها كلّمت الجهات المعنية

التحقيق بالأمر، الذي يجب أن يسفر عن تحقيقات جديّة ثم الإعلان عن النتائج بشفافية واتخاذ الاجراءات القانونية الصحيحة ضد المخالفين، وحجم المخالفة وأطرافها والمتسترين عليها ومساراتها النهائية لقمع مثل هذه الممارسات على المدى القصير وتوفير الحلول الناجعة على المدى الطويل.

كما ينبغي على البنوك في الكويت المعنية بهذه الإيداعات إحالة الملف إلى النيابة العامة بعد البحث والتحري وجمع المعلومات طبقا للإجراءات القانونية المعتمدة أو نفي هذه الواقعة جملة وتفصيلا إن لم تكن صحيحة)).



فضيحة الایداعات المليونية - سبتمبر 2011

وفي تقرير أحوال الشفافية لشهر سبتمبر جاء فيه (مع التلخيص) ما يلي:

« أولا - إن المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد هي استحقاق دولي ومحلي ويجب مراجعة وتعديل منظومة القوانين القائمة التي تخدم نفس الأغراض مثل قوانين حماية الأموال العامة وكشف العمولات ومحاكمة الوزراء وغسيل الأموال وغيرها.

ثانيا - إن ملاحظة هذه الوقائع هو أمر يجب أن يستمر حتى نهاية الفصل فيها دون أن تتأثر باستقالة حكومة أو حل برلمان أو استقالة شخصيات فيهما، فسيادة القانون غير معنية بمثل هذه القرارات التي تخص السياسيين وحدهم.

ثالثا - إن جل اهتمام الرأي العام ومحرضيه قد انصرف في معظمه إلى نواب مجلس الأمة رغم ضرورة إعطاء القدر نفسه من الاهتمام للمسؤولين الحكوميين الذين حققوا ثراء لا يتناسب مع مداخيلهم على مدى سنوات خدمتهم، كذلك فإن التحرك للضغط باتجاه عدم التهاون في هذه القضية وإبقاء اتقاد جذوتها سواء كان تحركا شعبيا تلقائيا أم تحركا تقوده كتل نيابية أو تيارات سياسية أو مؤسسات مجتمع مدني إنما هو تحرك إيجابي ومرغوب ويصب في خانة إذكاء وعي الناس بمخاطر الفساد ودورهم في مكافحته، وحث الحكومة والمؤسسة البرلمانية على تطهير نفسها من رجس الفساد.. وكذلك فمما يجب وضعه في عين الاعتبار أن إبقاء القضية في إطارها الجنائي سوف لن يعفي مجلس الأمة من التعامل معها كجريمة سياسية وأن يتم التعامل مع النواب والشخصيات الحكومية والعامة ممن يثبت عليهم التورط في هذه القضية ضمن هذا الإطار.

رابعا - سوف يظل هناك ذبول لهذه القضية يتوجب حسمها قبل إغلاق هذا الملف، منها أنه من المتطلبات الأساسية لإتمام التحقيق في هذه الوقائع الإجابة على أسئلة: لماذا تقاعست كل الجهات الرسمية والخاصة عن التحرك قبل طرح الموضوع في الصحافة؟ وهل هناك جهات أخرى معنية أثرت الصمت طوعا أو كرها و لم ينلها التحقيق لانصراف الأنظار عنها؟ وهل تم تفعيل التعاون الدولي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تتبع هذه الإيداعات من وإلى خارج البلاد؟».

توكيلات للجمعية بكشف الذمة المالية:

تلقت الجمعية أكثر من رغبة لاستلام إقرار كشف ذمة مالية أو توكيل بحق الكشف عن حسابات مصرفية، وقد تم درس الموضوع وعرض كافة جوانبه القانونية والمالية والسياسية، كما تم التذكير باختصاص جمعية الشفافية وفقا للقانون ولنظامها الأساسي، وخلص مجلس الإدارة إلى توجيه الشكر لمن وثق بها للقيام بهذه المهمة الكبيرة، وإلى قراره بعدم قبول القيام بأعباء هذه المهمة لنقص الآليات والأدوات والإمكانات، ودعوته لكافة أعضاء مجلس الأمة والحكومة للإسراع في إقرار قوانين مكافحة الفساد، فهي الحل الوحيد لوقف الفساد والحد من آثاره، وهي البديل المناسب عن اللجوء إلى تقديم إفصاحات الذمة المالية لرئيس مجلس الأمة أو رئيس ديوان المحاسبة أو النائب العام أو محافظ البنك المركزي أو جمعية الشفافية.

قانون المناقصات الحكومية :

نظراً إلى أن القانون المعمول به حالياً قد صدر في عام 1964 وفيه الكثير من الثغرات وينقصه الكثير من الجوانب الفنية التي يجب استدراكها تشريعياً، وبما إن الجمعية قد أعدت مقترحا في السابق لتطوير هذا القانون، فقد تم التواصل مع النائب عبدالرحمن العنجري وتسليمه مقترحاتنا على القانون لتعديله، وذلك بمناسبة مناقشته في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة.

اليوم العالمي لمكافحة الفساد



في هذه المناسبة التي تصادف 9 ديسمبر من كل عام، نظمت الجمعية احتفالاً في يوم 2011/12/12 وقد شارك في الحديث في هذه المناسبة كل من: صالح الفضالة (رئيس برلمانيون كويتيون ضد الفساد) د.محمد المقاطع - كلمة كتاب ضد الفساد، د.معصومة أحمد - رئيس لجنة كتاب ضد الفساد، إبراهيم المليفي - لجنة كاريكاتير ضد الفساد وصلاح الغزالي رئيس الجمعية.

وقد أكد الحضور على أهمية إصدار مجموعة التشريعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما تم تكريم الكتاب ورسامي الكاريكاتير ضد الفساد، وتوزيع الكتاب الجديد (كتاب ضد الفساد) والكتاب الجديد (كاريكاتير ضد الفساد).

برنامج الامتثال للحوكمة الفعالة للشركات في الخارج:

عقد البرنامج بالتنسيق مع مكتب NEN للمحاماة بعنوان محاربة الفساد لاستثمارات الشركات الأجنبية في الخارج، وذلك في غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 5 أبريل 2011، حيث تناول البرنامج عرض القانون البريطاني والقانون الأمريكي في هذا الجانب، وكيفية مكافحة الفساد الذي ترتكبه الشركات الأجنبية.



اليوم العالمي للديمقراطية:

يصادف هذا اليوم تاريخ 12 سبتمبر من كل عام، وفي هذه المناسبة احتفلت الجمعية للتذكير بايجابيات وسلبيات ديمقراطيتها، حيث حضر الاحتفال كل من: أحمد المليفي - وزير التربية ووزير

التعليم العالي، صالح الفضالة - رئيس (برلمانيون كويتيون ضد الفساد) د.ناصر الصانع- أمين عام حدس، مبارك النجادة - عن التحالف الاسلامي الوطني، أحمد باقر- عن جمعية إحياء التراث الاسلامي، أحمد الهندال - عن المنبر الديمقراطي الكويتي، خالد الكندري- رئيس جمعية المحامين، عبدالرحمن الغانم- عن الاتحاد العام لعمال الكويت، د.علي بومجداد- عن جمعية أعضاء هيئة التدريس، إبراهيم المليفي - عن جمعية الخريجين.. بالإضافة إلى صلاح الغزالي رئيس جمعية الشفافية.

مشروع مستشفيات الضمان الصحي للوافدين:



شاركت الجمعية في حلقة نقاشية بتاريخ 9 أكتوبر 2011 في مقر الجمعية الكويتية لحقوق الانسان حول مستشفيات الضمان الصحي للوافدين.. وبعد ذلك نظمت الجمعية ندوة بعنوان "مستشفيات التمييز العنصري" وذلك بتاريخ 14 نوفمبر 2011، وبمشاركة كل من: د.ساجد العبدلي- طبيب وكاتب صحفي، د.ثقل العجمي- أستاذ القانون الدولي وحقوق الانسان في جامعة الكويت، سلمى العيسى- أمين سر جمعية الشفافية، عامر التيمي- أمين سر الجمعية الكويتية لحقوق الانسان.



كما يجري التنسيق مع المجموعة الاستشارية لتطوير الرعاية الصحية التي تضم مجموعة من الدكاترة الأطباء بهدف العمل المشترك لتطوير القطاع الصحي والعمل على تعزيز الحوكمة الصحية.

غبة شهر رمضان

تم تنظيم غبة الشفافية الرمضانية خلال النصف الأول من الشهر الكريم، حضرها عدد كبير من أعضاء الجمعية وأعضاء مجلس الأمة وجمعيات النفع العام والجمهور.

لائحة قواعد سلوك لموظفي إدارة الفتوى والتشريع:

بناء على طلب غير رسمي من إدارة الفتوى والتشريع، تم إعداد اقتراح لائحة قواعد سلوك لموظفي الإدارة، بمشاركة كل من: صلاح الغزالي، سلمى العيسى، د.فيصل الفهد، وقد تم الاسترشاد بمبادئ بنغلور الدولية والمعدة خصيصاً لرجال القضاء، وتم تسليم اللائحة المقترحة إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع.

الجمعية العمومية السنوية 2011



مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صلاح الغزالي، سلمى العيسى، ممثل مكتب التدقيق المحاسبي

تم تنظيم الجمعية العمومية العادية في 30 مايو 2011م، بحضور طارق عباس مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وحسين محمد ممثل مكتب التدقيق على الحساب الختامي د. شعيب عبدالله شعيب، من مكتب RSM البزيع وشركاهم - محاسبون قانونيون ، وقد تم المصادقة على التقريرين الإداري والمالي بالاجماع، ثم تم اعتماد مكتب (البزيع وشركاهم، محاسبون قانونيون) ليكون مراقبا للحسابات عن السنة المالية 2011م، وذلك بتبرع مشكور منهم.



ثالث عشر - العلاقات الدولية

الاجتماع السنوي لفروع الشفافية الدولية



شارك كل من صلاح الغزالي وصلاح الشمري في الاجتماع السنوي للفروع الذي عقد في جمهورية ألمانيا الاتحادية، مدينة برلين خلال

الفترة من 13-16/10/2011 ، وقد نوقش في هذا

الاجتماع المسائل الخاصة بالعلاقة بين الشفافية الدولية والفروع وكذلك العلاقة فيما بين الفروع أنفسها، وكذلك تمت مناقشة استراتيجية منظمة الشفافية الدولية للفترة 2010/2015 ، كما شاركت الجمعية في الانتخابات لأول مرة بعد أن حصلت على العضوية الكاملة في المنظمة.

ستقوم منظمة الشفافية الدولية بإدارة مبالغ تمويل المشاريع السنوية للفروع حول مكافحة الفساد في الشرق الأوسط، وقد تقرر أن يمثل الجمعية في هذا الموضوع عضو مجلس الإدارة صلاح الشمري حيث شارك في اجتماع مصر - خلال الفترة 9-12 ديسمبر 2011.. واجتماع برلين - خلال الفترة 15-16 ديسمبر 2011.

منتدى غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA

شاركت الجمعية في اجتماع (منتدى غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA) الذي تم تنظيمه خلال يومي 9-10/5/2011

في مدينة عمان -



الأردن، وكان بعنوان «إقليم متغير» حيث شمل البرنامج: توجهات التغيير في المنطقة، النزاعات والتنمية، الهويات السياسية، دروس في التغيير، الاقتصادات المسؤولة، نحو تضامن اجتماعي.

وفي نهاية المنتدى تم التوقيع على (رؤي غرب آسيا وشمال أفريقيا) حيث جاء في ختام الرؤية: وانطلاقاً من إيماننا بأن معاناة الآخرين هي معاناتنا، نطرح رؤية للتعاون تركز على الكرامة الإنسانية وصولاً إلى تأمين العيش الكريم لنا وللأجيال القادمة ومستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً، وبمقتضى هذا، يلتزم المتوافقون على رؤية منتدى غرب آسيا وشمال إفريقيا بدعم ما جاء فيها وتأييدها واحترامها.



مؤتمر الدول الأطراف في UNCAC

بتنظيم من الأمم المتحدة، عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المملكة المغربية -مراكش، الاجتماع الدوري خلال الفترة من 24-28 أكتوبر 2011 الذي يضم كافة الدول الأطراف في الاتفاقية، حيث شاركت الجمعية ضمن وفد منظمة الشفافية الدولية، وقد مثل الجمعية عضو مجلس الإدارة د. فيصل الفهد .



الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

شاركت الجمعية في المؤتمر الثالث للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة المغربية - فاس، خلال الفترة 19-21 ديسمبر 2011 وعنوانه "المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية" حيث مثل الجمعية رئيسها صلاح الغزالي، وقد أسفر الاجتماع عن تشكيل مسار للمجتمع المدني مواز للمسار الحكومي.

المواطنة في المنطقة في ظل الربيع العربي

شاركت الجمعية في اللقاء الذي دعت إليه جمعية المواطنة في الشرق الأوسط Meca والذي عقد في جمهورية مصر العربية - القاهرة خلال الفترة من 10-11 سبتمبر 2011م ، وقد قدم رئيس الجمعية ورقة عن التجربة الكويتية في ظل الأحداث التي يمر بها الوطن العربي .

المؤتمر الاقليمي نحو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

شاركت الجمعية في المؤتمر الإقليمي حول تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الأردن خلال يومي 25-26/7/2011 ، وقد قدمت السيد سلمى العيسى ورقة عمل بعنوان "دور جمعية الشفافية الكويتية في مكافحة الفساد في القطاع الحكومي" .

الإعلان عن نتائج مؤشر مدركات الفساد CPI



تم تنظيم مؤتمر صحفي للإعلان عن نتائج CPI، حضره رئيس الجمعية صلاح الغزالي وأمينة السر سلمى العيسى، وقد تم استعراض نتيجة الكويت لسنة 2011، حيث بلغت درجة الكويت 4.6 وبتحسن عن عام 2010 والتي كانت 4.5، حيث حافظت الكويت على ترتيبها الدولي وهو 54،

علما بأن نتائج الاستطلاعات لا تشمل الشهور الأخيرة قبل صدور التقرير.

بروتوكول تعاون مع مركز الشفافية الأردني



صورة جماعية للوفدين الاردني والكويتي بعد توقيع البروتوكول

نظراً لكون الجمعية الكويتية والمركز الأردني يعملان في بلديهما تطوعياً لترسيخ مفهوم الديمقراطية وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة ومناهضة كافة أشكال الفساد الذي يعيق سير عملية التنمية والتقدم، ورغبة منهما في تعزيز التعاون فيما بينهما لتحقيق أهدافهما المشتركة، فقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين الطرفين لتحقيق أهدافهما في بلديهما، وذلك في يوم 3 ديسمبر 2011م، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف 9 ديسمبر، وعلى هامش حفل التوقيع الذي تم في مدينة عمان الأردنية، تحدث رئيس الجمعية صلاح الغزالي عن تجربة الكويت في إنشاء وتشغيل الجمعية وأهم إنجازاتها والعوائق التي صادفتها وكيف تعاملت معها.

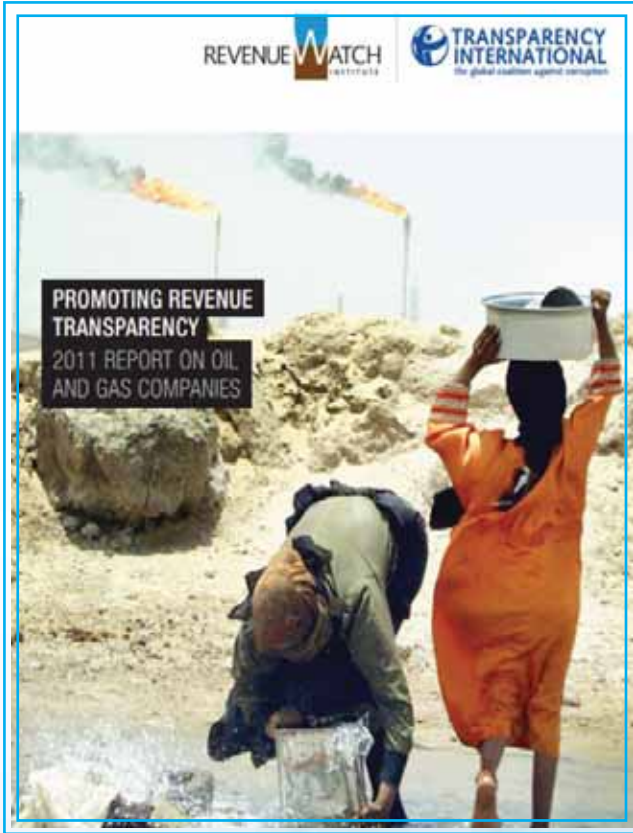


مبادرة الشفافية في صناعة استخراج الموارد الطبيعية EITI

تضع EITI معياراً دولياً للشفافية في مجال النفط والغاز والتعدين، وهي عبارة عن تحالف بين الحكومات والشركات ومجموعات المجتمع المدني والمستثمرين والمنظمات الدولية، ولدى EITI منهجية تضمن الحفاظ على المعايير الدولية عبر كافة الأقطار التي تقوم بتطبيق المبادرة.

وقد صدر عن منتدى الكويت للشفافية الرابع توصية - وحيدة - بانضمام الكويت لتلك المبادرة، حيث أعلن حينها وزير النفط الكويتي الشيخ أحمد عبدالله موافقته على الانضمام.. ولما تأخر تنفيذ تلك التوصية، قام وفد من الجمعية بمتابعة الموضوع مع الجهات العليا في الدولة، وبالفعل صدر قرار في صيف 2011م بموافقة مجلس الوزراء على انضمام الكويت لتلك المبادرة، وأحيل القرار إلى وزير النفط آنذاك السيد محمد البصيري للتنفيذ.

وقد تمت متابعة الوزير المعني عدة مرات، ولكن للأسف لم يتم شيء لتفعيل القرار، حتى بعد دعوة مدير عام المبادرة لزيارة الكويت والالتقاء بالمسؤولين في وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية حيث تم اللقاء في 9 يناير 2012.



معهد مراقبة الإيرادات RWI

هو منظمة غير ربحية، مقره بريطانيا، يهدف إلى تعزيز الإدارة المسؤولة لموارد النفط والغاز والمعادن بحيث تكون البيانات متاحة للجمهور بهدف تحقيق المساءلة المجتمعية للحكومات.

شارك عن الجمعية د.رياض الفرس وسحر الحملي في ورشة عمل لشفافية الإيرادات والتي نظمها (RWI) في بيروت 7-9/9/2011، حيث كانت على مستوى عال وبمشاركة أساتذة جامعات وممثلي جمعيات الشفافية وأعضاء سابقين في برلمانات، وقد تم مناقشة مدى شفافية كل دولة في مجال تقارير الإيرادات الحكومية ومنها الكويت وخصوصا في مجال الإيرادات النفطية.

تم التعاون مع وزارة المالية لتوفير بيانات حول طرق تحصيل وتدقيق ومراقبة الإيرادات الحكومية، وقد تم إعداد مسودة التقرير الذي سينجز مطلع عام 2012م تمهيدا للمشاركة في الورشة الثانية.

رابع عشر - زيارة وفد الجمعية إلى فلسطين



حرصا من الجمعية على تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني العربي والدولي في مجال الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، قام وفد من الجمعية بزيارة الأراضي الفلسطينية والتقى بأعضاء «الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان» وذلك للمشاركة في الاحتفال السنوي الذي تنظمه (أمان) في 7 ديسمبر 2011م، حيث امتدت الرحلة من 3-8 ديسمبر 2011، فتحت زيارة مدن رام الله والقدس الشريف والخليل وبيت لحم.. علما بأنه تم التنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية والسفارة الكويتية في المملكة الأردنية الهاشمية لتسهيل إجراءات السفر.. وقد ضم الوفد الكويتي كلاً من: صلاح الغزالي، اعتدال العيار، محمد الأنصاري، د.معصومة إبراهيم، سحر الحملي، د.حنان الخلف، د.فهيمة العوضي، دانه الهلال، بشار الغزالي.

رام الله

تم خلال الزيارة الالتقاء برئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض في مقر مجلس الوزراء في مدينة رام الله، والذي ثمن كثيرا زيارة الوفد الكويتي لفلسطين والتقاءهم بالمنظمات الأهلية الفلسطينية ودعم الكويت الدائم لقضايا الشعب الفلسطيني وتحرير أرضه من الاحتلال الاسرائيلي.



سعادة السفير الكويتي في الأردن د.حمد الدعيح يتوسط وفدنا

كما حضر الوفد الكويتي احتفال الشفافية للعام 2011 الذي نظمه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) تحت عنوان "اختطاف الدولة أحد تجليات الفساد" وذلك في مدينة رام الله (وغزة عن طرق الفيديو كونفرنس)، بحضور كل من رئيس الوزراء سلام فياض، ورئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النشبة و د.كمال شرافي نائب رئيس مجلس ادارة امان و د.عزمي الشعبي مفوض امان، وممثلي القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية، وممثلي المجتمع المدني الفلسطيني ووسائل الاعلام.





وقد ألقى رئيس الجمعية صلاح الغزالي كلمة في هذه المناسبة أشاد فيها بما أنجزته الدولة الفلسطينية على مستوى العمل التشريعي والمؤسسي في مكافحة الفساد، واعتزازه بزيارة الأراضي الفلسطينية، كما شارك الغزالي في توزيع الجوائز على الفائزين في مسابقة الشفافية.

أيضا زار وفد الجمعية مقر هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والتقى رئيسها السيد رفيق النتشة، حيث تم الاستماع الى التجربة الفلسطينية في مكافحة الفساد، وعلاقة الهيئة بمجلس الوزراء والمجلس التشريعي والنيابة العامة، والمراحل التشريعية التي مرت بها الهيئة وكذلك مرحلة تأسيس الهيئة، وكانت بالفعل زيارة مفيدة، تم في ختامها تبادل الدروع التذكارية بين الجانبين، ثم لقاء مسائي على العشاء أقامه رئيس الهيئة على شرف الوفد الكويتي في أحد المطاعم الفلسطينية التراثية المتميزة.

الخليل

كذلك قام الوفد بزيارة لبلدية الخليل والتقوا برئيسها خالد العسيلي الذي رحب بالوفد الكويتي معربا عن سعادته بهذه الزيارة وامتنانه وكل الشعب الفلسطيني للدعم من قبل الشعب الكويتي طيلة السنين الماضية، ثم جال الوفد الكويتي في البلدية واطلع على جوانب كثيرة من أعمالها التي تعتبر من البلديات المتميزة عربيا.. بعد ذلك قام الوفد بزيارة الحرم الابراهيمي الشريف والصلاة فيه رغم صعوبة الدخول إليه حيث الحواجز التفتيشية الإسرائيلية.

القدس

وكان أكثر الأماكن زيارة والأكثر محبة للنفس هما المسجد القبلي ومسجد قبة الصخرة في القدس الشريف، حيث استطاع الوفد الكويتي زيارتهما أربع مرات، رغم التفتيش الإسرائيلي الذي يمنع دخول العرب دون تصريح، وهو ما لم نحصل عليه، ولكنه توفيق الله وتيسيره، فالمسجد القبلي هو ثالث المساجد بعد الحرم المكي والمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، وبجانب المسجد القبلي يقع مسجد قبة الصخرة الذي فيه الصخرة التي عرج منها النبي (ص) إلى السماء.





كما تجول الوفد الكويتي في أسواق القدس الشرقية العربية القديمة، وكذلك لم يفوت الوفد زيارة كنيسة القيامة القريبة من المسجد الأقصى، والدخول إليها ، حيث يؤمن المسيحيون بأنها المكان الذي صلب فيه المسيح عليه السلام ودفن فيه .

كما قام الوفد الكويتي بزيارة إلى مكان الاعتصام المفتوح للنواب المقدسيين في مقر الصليب الأحمر في القدس احتجاجا على سحب هوياتهم ومخطط الاحتلال الاسرائيلي لإبعادهم عن القدس وذلك بعد فوزهم في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عن دائرة القدس، وقد رحب النائب محمد طوطح والوزير السابق خالد أبوعرفة بالوفد الكويتي، وأعربا عن سعادتهما بهذه الزيارة .

بيت لحم

وفي مدينة بيت لحم، زار الوفد الكويتي كنيسة المهد، التي ولد في موقعها سيدنا المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، والتي تعتبر أقدم الكنائس الموجودة في العالم، والتي كانت وما زالت أحد مراكز الصمود ضد المحتل الإسرائيلي.



كما قام الوفد بزيارة معهد الأبحاث التطبيقية، حيث استمع الوفد إلى عرض حول المراحل التي مر فيها تقسيم الأراضي الفلسطينية والجدار الذي تم به عزل الفلسطينيين عن الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وما تبع ذلك من تعدٍ على الأراضي الفلسطينية الأخرى التي لم تكن محتلة.



مجلس الإدارة 2010 – 2012



صلاح محمد الغزالي
رئيس مجلس الإدارة
تلفون : 99385909 (+965) : Tel



عبدالله محمد رفيع معرفي
نائب رئيس مجلس الإدارة
تلفون : 66672222 (+965) : Tel



سلمى حمد العيسى
أمين السر
تلفون : 99737700 (+965) : Tel



صلاح عبدالعزيز الحميضي
أمين الصندوق



د. فيصل عبد الوهاب الفهد
عضو مجلس الإدارة



د.رياض يوسف الفرس
عضو مجلس الإدارة



صلاح الدين طعمه الشمري
عضو مجلس الإدارة
تلفون : 99323400 (+965) : Tel

The Board of Directors 2010 - 2012

<p>Salah M. Alghazali Chairman salah@transparency-kuwait.org</p>	
<p>Abdulilah M.R Marafie Vice Chairman marafie@marafiegrouop.com</p>	
<p>Salma Hamad Alessa Secretary General salma@transparency-kuwait.org</p>	
<p>Salah A. Alhumaidhi Treasurer Alhumaidhi@transparency-kuwait.org</p>	
<p>Dr. Faisal Alfahad Board Member falfahad@hotmail.com</p>	
<p>Dr. Riyadh Faras Board Member faras@transparency-kuwait.org</p>	
<p>Salah A. T. Alshammari Board Member salah.alshammari@gmail.com</p>	



mosque, and entered it where it viewed the place of Jesus Christ son of Mary.

The Kuwaiti delegation also visited the location of the open-ended sit of the MPs of Jerusalem in protest to withdrawing their identity cards and the Israeli forces request that they leave Jerusalem after they won the elections of the Palestinian legislative council for Jerusalem constituency. The MP Mr. Mohamed Tawtah and the Ex Minister Mr. Khalid Buarafa welcomed the Kuwaiti delegation and expressed their happiness with this visit.

Bethlehem

In the city of Bethlehem, the Kuwaiti delegation visited the Church of the Nativity, Where Jesus Son of Mary was born, which was and is still one centres of resistance against the Israeli occupier.

The delegation also visited the Applied Research Institute, where they listened to an explanation on the phases of dividing the Palestinian lands, and the wall that separated the occupied territories from the Arab territories occupied on 1967, followed by aggression on the other Palestinian territories that were not occupied before.



The Chairman of Kuwait Transparency Society Mr. Salah Al-Ghazali delivered a speech on this occasion, commending the achievements of the Palestinian State on the level of legislative and organizational work for fighting corruption, expressing his happiness for visiting the Palestinian Territories. Mr. Al-Ghazali also participated in distributing prizes to the winners in the transparency competition.



KTS delegation also visited the premises of Palestinian Anti-Corruption Organization and met with its Chairman Mr. Rafiq Al-Natcha. The delegation listened to the Palestinian experience in the field of anti-corruption and the relation of the organization with the Council of Ministers, the legislative council, and the general prosecution, as well as the legislative phases the organization passed since its inception. It was really a fruitful visit at the end of which the two sides exchanged memorial gifts. The head of the organization also hosted the visiting delegation for dinner in one of the Palestinian heritage restaurants.



Hebron

The delegation also visited the Head of Hebron Municipality Mr. Khalid Al-Esili, who welcomed the Kuwaiti delegation expressing his happiness with the visit and the gratitude of all the Palestinian people for the Kuwaiti support along the previous years. The Kuwaiti delegation then toured in Nablus, and viewed a lot of its work as one of the distinguished municipalities on the Arab level. The delegation then visited the Ibrahimi mosque and prayed therein, despite the difficulty due to the Israeli checkpoints.



AlQuds

The delegation also visited the Al Aqsa Mosque and Dome of the Rock mosque in Jerusalem four times despite of the Israeli check points that prevent the entrance of Arabs without permission. The Kuwaiti delegation also toured in the markets of the old city of Eastern Jerusalem and visited the Church of Resurrection close to Al-Aqsa





Fourteenth: KTS Delegation Visit to Palestine

Out of KTS keenness to enhance relations and exchange experiences with Arab and International civil organizations in the field of transparency, integrity, accountability, and anti-corruption, KTS visited the Palestinian Territories and met with the members of the Coalition for Integrity and Accountability (AMAN), to participate in the annual celebration organized by AMAN on the 7th of December. The journey continued from 3-8 December 2011 and covered visiting the cities of Ram Allah, Jerusalem, Al-Khaleel Bethlehem. It is worthy mentioning that Kuwait Transparency Society coordinated with the Ministry of Foreign Affairs and the Kuwaiti Embassy in the Hashemite Kingdom of Jordan for facilitation of the travel procedures. The Kuwaiti delegation included: Mr. Salah Al-Ghazali, Ms. Eatedal Al-Ayyar, Mr. Mohamed Al-Ansari, Dr. Masoma Ebrahim, Ms. Sahar Al-Hamli, Dr. Hanan Al-Khalaf, Dr. Fahema Al-Awadi, Ms. Dana Al-Helal, and Mr. Bashar Al-Ghazali.



Ramallah

During the visit, the Kuwaiti delegation met with the Palestinian Prime Minister Dr. Salam Fayyadh in the premises of the Council of Ministers in Ram Allah city, who thanked the Kuwaiti delegation for its visit to Palestine and their meetings with the Palestinian civil organizations, as well as Kuwait's support for the issues of the Palestinian people, and the liberation of Palestine from the Israeli occupation.

The Kuwaiti delegation also attended the Transparency Celebration for 2011 organized by Coalition for Integrity and Accountability (AMAN) under the title of "Kidnapping a State" as one of the sorts of corruption, which was held in Ram Allah and Gaza (via video conferencing) in the attendance of the Prime Minister Salam Fayyadh, the head of anti-corruption organization Mr. Rafiq Al-Natcha, Dr. Kamal Sharafi, Vice Chairman of the coalition, Dr. Azmi Al-Shuaibi the Commissioner of AMAN, representatives of Palestinian political forces and parties, representatives of Palestinian civil society and different media means.



decision was referred to the Minister of oil at that time Mr. Mohamed Al-Bosairi for execution.

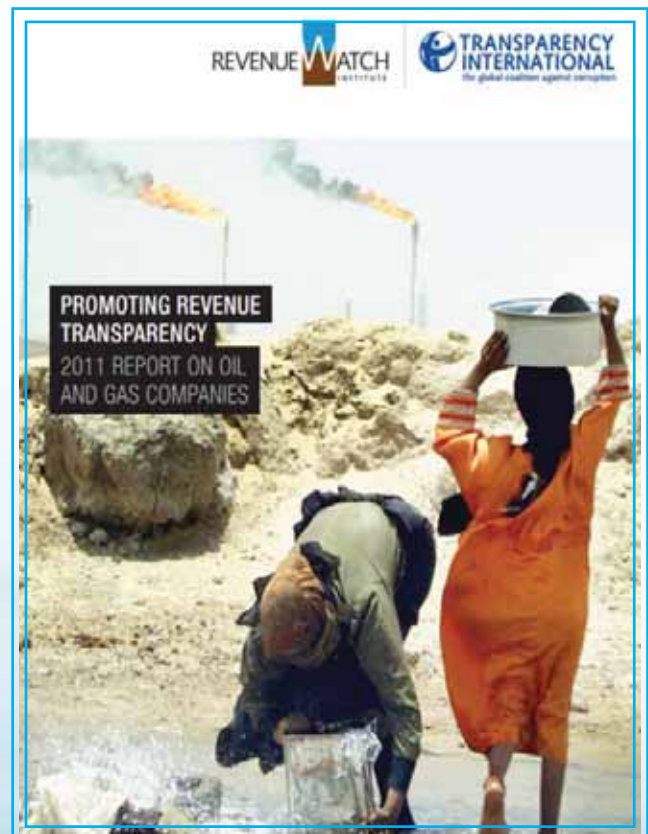
The issue was followed up several times with the concerned minister, but unfortunately, no action was taken to apply the decision of the Council of Ministers, even after inviting the director general of the initiative to visit the State of Kuwait and his meeting with the officials in the Ministry of Oil, and Kuwait Petroleum Corporation on the 9th of January in the building of the Ministry of Oil.

Revenue Watch Institute

The Revenue Watch Institute (RWI) is a non-profit organization located in Britain, aiming at the enhancement of responsible administration of oil, gas, and mineral resources and making their details available for the public to achieve social accountability of governments.

Kuwait Transparency Society participated in the workshop of revenues transparency organized by RWI in Beirut during the period from 7-9/9/2011 with two representatives; Dr. Riyadh Al-Faras and Ms. Sahar Al-Hamli. The workshop attendees included university professors, representatives of transparency societies, and previous MPs. The workshop discussed the transparency of different countries regarding governmental revenue reports, including the State of Kuwait, particularly in the field of oil revenues. Kuwait Transparency Society suggested the formation of a national committee for preparing the report of revenue transparency in cooperation with KOC, the Ministry of Finance and the Public Authority for Investment.

Kuwait Transparency Society cooperated with the Ministry of Finance and KOC for providing details on the methods of collection, auditing and observing governmental revenues for the purpose of preparing the report which was accomplished with KTS assistance.





Announcing the results of the Corruption Perception Indicators Index(CPI)

A press conference was held for announcing the results of the Corruption Perception Index(CPI). The press conference was attended by Mr. Salah Al-Ghazali the Chairman of KTS and its Secretary Ms. Salma Al-Essa, where they reviewed the results of Kuwait for the year 2011 which reached 4.6 with an overall improvement compared to 2010 where it was 4.5. Kuwait maintained its international position being 54, taking into consideration that the results do not cover the last few months prior to the issuance of the report.



Cooperation Protocol with Jordan Transparency Centre

Whereas Kuwait Transparency Society and the Jordanian Centre both work voluntarily in their countries to support the concept of democracy and enhance transparency, integrity, accountability, and all forms of anti-corruption that hinders the process of development, and in view of their desire to enhance cooperation among them for the achievement of their mutual objectives, a protocol of cooperation was signed between the two parties on the third of December 2011, on the occasion of the international day for anticorruption which coincides with the 9th of December.



On the margin of the celebration of signing the protocol, which was held in Amman City, Jordan, the Chairman of Kuwait Transparency Society Mr. Salah Al-Ghazaly spoke about the experience of Kuwait in establishing and operating KTS and its most outstanding achievements, in addition to the hindrances met, and how they were handled.

Extractive Industries Transparency Initiative EITI

The Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) sets an international criterion for transparency in the fields of oil, gas, and mining. It is a coalition between governments, companies, the civil society organizations, investors, and international organizations. EITI has its own methodology that ensures maintenance of international criteria in all countries that apply the initiative.



Kuwait Forth Transparency Forum issued only one single recommendation that Kuwait join this initiative. At that time, the Minister of Oil Sheikh Ahmed Al-Abdullah announced his approval of joining. When this execution of this recommendation delayed, a delegation from KTS started to follow up the issue with the higher governmental entities. A decision was taken in the summer of 2011 with the approval of the Council of Ministers that Kuwait joins this initiative. The

Conference of the Parties of United Nations Convention Against Corruption (UN-CAC):

The United Nations held the regulatory UNCAC Parties Conference in Marrakech City, Morocco during the period from 24-28 October 2011. It included all parties of the convention. Kuwait Transparency Society participated with a delegation as part of Transparency International delegation, and KTS was represented by its Board Member Mr. Faisal Al-Fahad.



Arab Network for Fostering Integrity and Anti Corruption

Kuwait Transparency Society participated in the third conference of the Arab Network for Enhancing Integrity and Anti-Corruption which was held in the City of Fez, Morocco during the period from 19-21 December 2011 under the title of "Social Participation in Anti-Corruption and Horizons of Developing its Mechanisms in the Arab Countries". KTS was represented by its Chairman Mr. Salah Al-Ghazali. The meeting resulted in the formation of a course for the civil society that coincides with the governmental course.



Conference of Enhancing Citizenship in the Area in View of the Arab Spring:

Kuwait Transparency Society participated in the meeting held by the Middle East Citizenship Association (MECA), which was held in Cairo, the Arab Republic of Egypt, during the period from 10-11 September 2011 wherein KTS Chairman presented a work paper about the Kuwaiti Experience in view of the Events Witnessed in the Arab World.

The Regional Conference for Supporting Transparency and Anti-Corruption

Kuwait Transparency Society participated in the regional conference for supporting transparency and anti-corruption which was held in Jordan during the period from 25-26/7/2011. Ms. Salma Al-Essa presented a work paper entitled "The Role of Kuwait Transparency Society in Fighting Corruption in the Governmental Sector".



Thirteenth: International Relations

Annual Meeting of the Branches of Transparency International

Mr. Salah Al-Ghazali and Mr. Salah Al-Sahmmari participated in the AMM meeting which was held in Berlin, Germany during the period from 13-16/10/2011. This meeting discussed issues related to the relation between Transparency International and its branches, in addition to the relation between the branches themselves. The most important issue was discussing the strategy of Transparency International during the period 2010/2015. For the first time, Kuwait Transparency Society participated in the elections after obtaining the full membership of Transparency International.



Transparency International shall manage the amounts allocated for financing annual projects of branches for fighting corruption in the Middle East. It was decided that Mr. Salah Al-Shammari represents KTS in this regard, where he participated in the following events:

- Egypt- during the period from 9-12 December 2011
- Berlin- during the period from 15-16 December 2011

The Seventh Forum for the Future - Doha 11/1/2011

Kuwait Transparency Society participated in the Seventh Forum for the Future which was held in Doha, Qatar during January 2011. The forum aimed at activating civil society organizations toward setting future visions for the area in cooperation with the governments of the G8 and BMENA (Broad Middle East and Northern African Countries)

West Asia – North Africa Forum

Kuwait Transparency Society participated in the WANA forum which was organized during the period from 9-10/5/2011 in Amman, Jordan under the title of “A Changing Region”. The forum discussed the directions of change in the area, disputes and development, political identities, lessons in change, responsible economies, and “toward social solidarity”



At the end of the forum, the “visions for Western Asia and Northern Africa” was signed. The following is a quote thereof: Based on our belief that the suffering of the others is our own suffering, we offer a vision for cooperation that builds on human dignity, toward achievement of a decent standard of living for us and for the future generations, and a more peaceful and advanced future. In this concern, the attendees agreed upon the vision of Western Asia and Northern Africa, supporting its content, and respecting it.

Annual General Assembly



Representative of the Ministry of Social Affairs and Labour, Mr. Salah Al-Ghazali, Ms. Salma Al-Essa, Representative of the Auditing Bureau

The general assembly meeting was held on 30 May 2011, in the attendance of Mr. Tarek Abbas, representative of the Ministry of Social Affairs and Labour, Mr. Hussein Mohamed, representative of the Auditing Bureau of the final Account, Dr. Shuaib Abdullah Al-Shuaib from RSM Al-Bezea and Partners Chartered Accountants. Both the administrative and the financial reports were approved in the meeting. A-Bezea and Partners Chartered Accountants were approved as auditors for the fiscal year 2011, as a kind donation from their side. from their side.



attended by: Mr. Ahmed Al-Mulaifi, Minister of Education and Higher Education, Mr. Saleh Al-Fadalah, Head of Kuwaiti Parliamentarians Against Corruption, Mr. Naser Al-Sanea, Secretary General of the Constitutional Movement, Mr. Hads Mubarak Al-Nejadah, as representative of the National Islamic Coalition, Mr. Ahmed Baqer, as representative of Islamic Heritage Revival Society, Mr. Ahmed Al-Hindal, for the Kuwaiti Democratic Forum, Mr. Khalid Al-Kandari, Head of Kuwaiti Lawyers Society, Mr. Abdul Rahman Al-Ghanim, for the General Union of Kuwait Labour, Dr. Ali Bo Mejdad, for the Faculty Members Association, and Mr. Ibrahim Al-Mulaifi, for the Graduates Society, in addition to Mr. Salah Al-Ghazali, Chairman of Kuwait Transparency Society.

Health Insurance Hospitals for Expatriates:

Kuwait Transparency Society participated in a seminar on the 9th of October 2011 in the premises of Kuwait Human Right Society, on the health insurance hospitals for expatriates. Later, Kuwait Transparency Society organized a seminar under the title of “Hospitals of Racial Discrimination” on 14 November 2011 with the participation of: Dr. Sajed A-Abdali, a physician and a journalist writer, Dr. Theql Al-Ajmi, Professor of International Law and Human Rights in Kuwait University, Mrs. Salma Al-Essa, KTS Secretary, Mr. Amer Al-Tamimi, Secretary of the Kuwaiti Human Rights Society.

Coordination it taking place with the consultant group for the development of health care, which includes a number of professors in medicine, for mutual work upon the development of the health sector, and enhancement of health governance.



Ramadan Dinner Banquet

Kuwait Transparency Society organized its annual Ramadan Dinner Banquet during the first half of the Holy Month. It was attended by a great number of KTS members, members of the National Assembly, public interest organizations and the public.

The List of Rules of Conduct for Fatwa and Legislation Department:

Based on a non-official request from the department of Fatwa and Legislation, a proposal was prepared for the list of rules of conduct for the department staff. The proposal was prepared by: Mr. Salah A—Ghazali, Ms. Salma Al-Essa, and Dr. Faisal Al-Fahad, in view of Bangalore International Principles, specially prepared for judiciary. The proposal was handed over to the head of the department of fatwa and legislation.

The Law of Governmental Bids:

In view of the fact that the current law was adopted in the year 1964, and that it contains a lot of shortcomings, and lacks a lot of aspects that should be treated from a legislative point of view. As Kuwait Transparency Society prepared a proposal for developing this law in the past, we communicated with the MP Abdulrahman Al-Anjari, and handed him our proposals for amending the law in the occasion of its discussion in the financial and economic affairs in the National Assembly.

International Anti-Corruption Day

In this occasion which falls on the 9th of December, Kuwait Transparency Society organized a celebration on 12/12/2011, in which the following guests delivered relative speeches: Mr. Saleh Al-Fadala, Head of Parliamentarians Against Corruption, Dr. Mohamed Al-Muqatea, -Dr. Masoma Ahmed who delivered the speech of writers against corruption, Mr. Ibraheem Al-Mulaifi, head of "Writers Against Corruption" committee, and Mr. Salah Al-Ghazali, Chairman of Kuwait Transparency Society.

Attendees assured the importance of issuing the legislations related to the execution of the United Nations Convention Against Corruption, and the distribution of the new books "Writers Against Corruption" and «Caricature Against Corruption». The distribution of the two books was followed by a dinner banquet.



Programs of Compliance with Effective Governance of Companies Abroad:

The seminar of the program is held in coordination with NEN law firm under the title of "fighting corruption of foreign companies investments abroad" in Kuwait Chamber of Commerce and Industry on 5 April 2011. The program seminar discussed the British and the American laws in this regard, and how they handle corruption committed by foreign companies.

The International Day of Democracy

This is celebrated on the 12th day of December every year. In this occasion, Kuwait Transparency Society reminded with the pros and cons of our democracy. The celebration was





The Scandal of Deposits in Millions – September 2011

The report of September 2011 contained the following (summarized)

First: The legislative matrix for anti-corruption is an international and local right. The current law matrix should be reviewed and amended including the laws of protecting public monies, revealing commissions, the trial of ministers, and money laundry etc..

Second: Following these events should continue till the end of the legislative chapter, without being affected by the resignation of the government or dissolving the parliament or even the resignation of some figures therein. The domination of law is not concerned with such decisions which are the business of politicians only.

Third: The full concentration of the public and its arousers was on the members of the National Assembly despite it should be also concentrating with the same level of interest upon the governmental officials who achieved wealth far beyond their service years' income. The continuation of pressing in the direction of not letting this case go, and keeping it under the focus, whether its is a random movement by the people, or lead by parliamentarian fronts, political currents or civil society foundations, is in itself positive and required, because it leads to increasing the people's awareness of the dangers of corruption and their role in fighting it, in addition to urging the government and the parliamentarian foundation to cleanse itself from the filth of corruption. It should be also taken into consideration that keeping the case in its criminal boundaries does not absolve the National Assembly to deal with it as a political crime, and to deal with involved parliament members, governmental officers and public figures within this frame.

Fourth – Tails of this issue should be resolved before the closure of this file. These include that one of the basic requirements of completing investigations in such events is to answer the question of: Why did all official and private entities failed to act before the issue is published in newspapers? Are there other stakeholders who opted for silence willingly or unwillingly, and were not investigated because they were out of focus? Was there activation of the international cooperation provided for in the United Nations Convection Against Corruption in tracking the deposits to and from abroad?

Powers of Attorney for Kuwait Transparency Society for “Financial Disclosure”:

Kuwait Transparency Society received more than one request offering to submit their “financial disclosure”, or to grant KTS a power of attorney for revealing bank accounts. The issue was studied and all its legal, financial, and political aspects were discussed, along with the competencies of KTS pursuant to law and its Articles of Association. The Board of Directors reached the final decision of thanking those who trusted KTS to perform this great task, and that it decided not to shoulder this liability due to the lack of mechanisms, tools, and capabilities. In the same aspect, the Board of Directors invited all the members of the National Assembly and government officials to expedite the issuance of anti-corruption laws, which are the only solution for controlling corruption and limiting its consequences, and is the appropriate alternative for providing “financial disclosures” to the head of the National Assembly or the head of the State Audit Bureau or the General Prosecutor, or the governor of the Central Bank, or even Kuwait Transparency Society.

Twelfth: Local Activities

“Reading in the Events of September” Statement:

Kuwait witnessed political events connected with the relation between the legislative and the executive authorities. The most outstanding of which were the meeting between a number of the members of the National Assembly and their supporters in the Diwan of one of the MPs in Su-laibikhat area. A clash took place between the private forces and the public, which lead to using military force against the crowd. Kuwait Transparency Society issued a statement on this subject under the title of “Reading in the Events of September” in which it explained the mistakes of the two parties from an academic point of view, and how to handle them.

The Scandal of Deposits in Millions - August 2011

On 20/8/2011 Al-Qabas newspaper published information about the expansion of the accounts of a number of the members of the National Assembly without knowing the source of such monies. This piece of news had a lot of consequences, and was followed by the scandal of transfers abroad, regarding which parliament members submitted interrogations that are not answered till date. Kuwait Transparency Society issued its report for the month of August, which contained the following:

“The file of political money was strongly reopened via the news of deposits in the accounts of parliament members that are not related to their usual income sources, amounting in total to K.D. twenty five millions in a short time, without any logical justifications from their side. The government issued a statement in which it explained that it charged the concerned entities to investigate the issue, which should be thoroughly investigated and results of which should be announced with full transparency, in addition to taking the right legal action against violators. The report of investigation must further state the size of violation, its parties, and those who covered them till the end, for controlling such practices on the short term, and finding final solutions for the same on the long term.

Kuwaiti banks concerned with such deposits should refer the file to the general prosecution after investigation and collecting the information pursuant to the approved legal procedures, or to deny the issue completely if it is not correct”.





Formation of the Team:

The team comprised:

- (Kuwait Municipality): Mr. Ghassan Al-Thaqib, the Assistant Undersecretary for Monitoring and Inspection, (head), Mr. Abdul Karim Al-Zaid, Mr. Ahmed Al-Sharida, Ms. Aziza Al-Mulla.
- (Kuwait Transparency Society): Mr. Salah Al-Ghazali, Dr. Ahmed Buzobar, Ms. Salma Al-Essa.

Projects Agreed upon for Execution:

The team held several meetings and agreed to work upon the following projects:

- First: Strategic Projects:
 - 1) Municipality general strategy.
 - 2) Dismantling the municipality into several municipalities in different governorates.
 - 3) Municipal police.
 - 4) Developing the municipal law No. (5/2005).
- Second: Regular Projects;
 - 5) Developing the performance of the legal department.
 - 6) Reviewing and developing bylaws
 - 7) Following up and enhancing the electronic archiving project.
 - 8) Strengthening cooperation with regulatory authorities.
 - 9) Ensure the drafting of contracts and the mechanism of their renewal.
 - 10) Municipal excellence award.
 - 11) Activating memoranda of understanding between the municipality and other cities.
 - 12) Media strategic plan.
 - 13) Treating the violations of Build, Operate, Transfer (BOT) projects.
 - 14) Developing public services.
 - 15) Strengthening the principles of transparency and integrity via training programs.
 - 16) Profession ethics manual
 - 17) Supporting and strengthening the works of the national committee for preparing national building codes.
 - 18) Handling violations in public projects, most important of which are:
 - Abo Fatira project.
 - Following up the performance of cleaning projects.
 - Following up the performance of executing adds contracts.
 - Following up bank guarantees and ending exemptions.
 - Addressing the abuses of "Friday Market"
 - 19) Reviewing other projects.

Eleven: Transparency Enhancement Team in Kuwait Municipality

The Minister of Public Works and the State Minister of Municipal Affairs – after consultation with Kuwait Transparency Society- issued the decree No. 249/2011 on 9/6/2011, of forming integrity enhancement teams in municipality, pursuant to the following:



Team Competencies:

- Reviewing laws and bylaws of the municipality work for developing and renewing them toward the achievement of administrative and financial reform and fighting corruption.
- Reengineering administrative processes and work procedures fro treating the forms of administrative failures, and the enhancement of transparency and anti-corruption within all sectors and departments of municipality, pursuant to legal frames.
- Cooperation for the enlightenment of municipal staff in the field of transparency and integrity via training programs and seminars.
- Supervising the performance of necessary studies utilizing polls and direct interviews to identify shortcomings in the municipal work from transparency and integrity point of view.



Tenth: Transparency Educational Regional Institute TERI

The Transparency Educational Regional Institute (TERI) is an independent non-governmental organization that works with other organizations, the business sector and the civil society for identifying practical solutions for enhancing and activating integrity worldwide for the achievement of sustainable development. It is registered as a charitable organization since 1990, and is located in the UK. TIRI is concerned with teaching integrity in universities and institutes, and has presence in several countries worldwide. Its representative for the Middle East area is located in Jordan. A mutual cooperation agreement was signed between TIRI and KTS on the 9th of December 2010, entitling KTS to be the representative of TIRI in Kuwait for coordination with governmental and private universities and colleges.

Seminar of Integrity in Education:

Under the patronage of the Minister of Education and Higher Education Dr. Modi A—Homod, this forum was held on the 17th of March 2011 in Sheraton Hotel, Kuwait. The forum was attended by the manager of the “Arab Network for Teaching Integrity” in TIRI, Dr. Malek Al-Amaira (Jordan) and the director of the educational program in TIRI Dr. Tai Kiong Tan (Singapore). Attendees were from Kuwait University, the Public Authority for Applied Education and Training, private universities, the Ministry of Education and the Ministry of Higher Education.

On the margin of the seminar, the attendees were invited to sign “Kuwait Declaration for Teaching Integrity” which aims at the enhancement and activation of integrity in education, and teaching integrity in different education organizations in Kuwait.



Participating in the Teaching Integrity Conference, Indonesia:

In response to the invitation of Tiri, Dr. Hanan Al-Khalaf from Kuwait Transparency Society participated in the conference held in Jakarta, Indonesia on 15/4/2011, which was attended by 29 representatives of the Indonesian Universities and 150 lecturers of these universities.

Summer Club for Teaching Integrity:

The representative of Kuwait Transparency Society Dr. Elham Al-Ebrahim, participated in the works of the summer club organized by Tiri on teaching integrity for the period of two weeks in the Republic of Yugoslavia.

Meeting of the Eighth Forum for the Future:

This meeting was held in Kuwait during the period from 21-22 November 2011, where the governmental and non-governmental sides met separately on the 21st of November, then met together on the 22nd. The Chairman of Kuwait Transparency Society managed the meeting of the governmental side in the first day, and co-managed the meeting with the non-governmental side representative which was held with the governmental delegations.



Mr. Salah Al-Ghazali reciting the recommendations of the civil society before the Minister of Foreign Affairs of the G8 and BMENA, and next to him is his assistant Ms. Maha AL-Barjas, Vice Chairman of Kuwait Human Rights Society.

The opening ceremonies of the forum was held in Bayan Palace, with the presence of H.H. Sheikh Sabah Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah, the Amir of the State of Kuwait. The word of France was delivered by the French Minister of Foreign Affairs Mr. Alain Juppe, who commended Kuwait Transparency Society and its distinguished role in the success of the eighth forum for the future.





Regional Workshops:

Three regional workshops were organized for the non-governmental participants as follows:

- The Social Workshop, which was held in Kuwait for the period from 4-5 May 2011 under the title of "Gender Equality".
- The Economic Workshop, which was held in Marseille, France during the period from 6-7 June 2011 under the title of "Economic and Social Inputs".
- The political workshop was held in Marrakech, Morocco, during the period from 17-18 September 2011, under the title of "Building Democracy: The Role of the Youth and the Civil Society"



National Consultations:

Three meetings were organized for national consultations to discuss the recommendations of the three regional workshops from the national point of view and commenting on them.

- The first meeting was held in Muscat city, Oman on the 24th of October 2011.
- The second meeting was held in Cairo, Egypt, on the 27th of October 2011.
- The third meeting was held in Tunis on the 30th of October 2011.



The Concluding Meeting for the Civil Society:

This meeting was held on the 5th of October 2011 in Paris, and the preparatory meeting for governments was held on the 6th of October, where the civil society introduced their concluding declaration to the representatives of the governments and discussed it with them. This meeting was headed by Mr. Salah Al-Ghazali in his capacity as the general coordinator.

Nineth: Eighth Forum for the Future

Definition

The forum was held directly after the (Sea-Island) summit in Georgia State in the United States in June 2004, where the great industrial countries expressed their abidance with supporting reform in the area towards the enhancement of democracy, civil participation, the rule of law, human rights, and the economy of the open market.

In each forum, three subjects are handled: One social, one economic, and one political issue. The subjects to be discussed in each field are selected by the civil society in coordination with the two presiding states.



Countries Participating in the Forum for the Future:

The forum includes the following countries:

- Broad Middle East and North African Countries (BMENA), numbering (20) countries.
- In addition to the countries of the Great Eight (G8), i.e. Japan, Russia, Italy, France, Germany, UK, Canada, USA.

Presidency of the Eighth Forum for the Future:

The forum for the future is held annually. Each time the presidency is for two countries one from the BMENA, and the other from the G8 countries. In the eighth forum for the future presidency was for the State of Kuwait and the Republic of France, where the Ministry of Foreign Affairs in both countries handle the "governmental course".

There is a committee for the non-governmental course. It includes the civil society, the Kuwait business sector, in addition to the French civil society. Kuwait Transparency Society was selected to be the "general coordinator" for the non-governmental course of the eighth forum for the future.





the government and the people of the State of Kuwait for this important achievement, hoping that next elections shall be performed pursuant to a new law that takes into consideration the remarks and the recommendations submitted by the Arab and the International teams of observers, which conform with the international criteria of election democracy”.

Electoral Observers Manual

After forming the observation board of the commission, the members of KTS and the public were invited to participate in the works of the commission. The number of registrers reached 300 male and female members. The commission registered, trained, and distributed them to electoral constituencies pursuant to its capacities. Further the electoral observers manual was issued for guidance and explanation of the role and tasks of election observers. The manual is divided into the following four sections:

- Section One: Introduction to election management.
- Section Two: Penalties of election crimes.
- Section Three: Defining the election observers and stating his/her duties.
- Section four: Duties of election observer in the voting day.



Cover of the Manual

Criteria of a Good Candidate:

A lot of voters are not sure about selecting their representative in the National Assembly. Therefore, KTS prepared a number of “criteria” that should be there in the representative of the people. We recommend that the voter be guided with these criteria in selecting the nominee who is more suitable for the National Assembly. The list of criteria included five types:

- Transparency, integrity and respect of law.
- Personal qualifications, experience and efficiency.
- Ethical values and personal characteristics.
- Intellectual thoughts
- Electoral program
- The list also included five undertakings that the nominee must abide by.



The brochure

The International Team for Election

Observation:

The commission received an international team for observing the elections twice:

- The first visit was during the period from 17-21 January 2012. The delegation included four members who met with officials in the Ministry of Interior, the Ministry of Information and a number of nominees representing different political directions. They also attended part of the training sessions of local election observers. The issued a report on their informational tour of the National Assembly elections, which was distributed to information media, with copies served to both H.E. the Head of the Council of Ministers and the Minister of Justice. The report concluded that: " Elections are peacefully performed in a constructive democratic atmosphere ,despite of tension on the level of political speech which preceded the elections, and which accompanied the advertising campaigns of the elections. The civil society performs an effective role in the preparation processes of observers, as well as in the field of observing the media means. This takes place via the existency of volunteers in the centers of reciving complaints. This is considered as an important step in the development of the role of the civil society toward enhancing the culture of democracy, and participating in the electoral process.. The above mentioned remarks do not adversely affect the course of the electoral process, or the authenticity of its results. A lot of these remarks can be handled if fast procedures are taken for avoiding their continuation or repetition).
- The second visit took place during the period from 31/1 to 4/2/2012, during which observers performed an exploratory tour in the electoral centers of all electoral constituencies, and issued a press release on the procedures of the electoral process. The report was read in a press conference in the information centre of the Ministry of Information on the 3rd of February.
- The delegation included 34 observers representing civil organizations in the following 16 countries: Lebanon, Palestine, Jordan, Sudan, Bahrain, Egypt, Saudi Arabia, Emirates, Yemen, Oman, Morocco, Iraq, Tunisia, Holland, Canada, and the United States of America.
- The report of the international observers concluded that: " We commend the great role played by both the Ministry of Justice and the Ministry of Interior ,as well as the high level of professionalism reflected by the organizers of elections and the security forces ,particularly the local observation teams affiliated to Kuwait Transparency Society who worked professionally and respectfully in assisting the Kuwaiti citizens practice their election rights presentably .The above stated remarks were in either the legal or the procedural field, and do not affect the integrity or transparency of the electoral process. In conclusion, we should congratulate both





Achievements of the Commission:

- The Chairman of KTS visited the Head of the Higher Judiciary Council, Consultant Faisal Al-Mershed on 14 December 2011 for coordination regarding the observation of elections.
- KTS participated in the committee formed by the Ministry of Information for observing the application of the law of visual and audio media, and the law of printed matters and publications.
- The Ministry of Interior assigned one police station in each of the five electoral constituencies for receiving citizens' reports of electoral crimes. Representatives of KTS existed in the five police stations, and there was a direct coordination with the Director General of Criminal Investigation for informing him of such crimes. Kuwait Transparency Society reported about 42 crimes of purchasing votes, and by-elections.
- Kuwait Transparency Society also participated in the committee formed by the Minister of Interior, which included, in addition to leading officers from the Ministry, representatives of Kuwait Press Society and Kuwait Lawyers Society. This committee held weekly meetings for following up reports received by the said five police stations.
- The Higher Commission for Election Transparency issued seven weekly reports, the last of which was after announcing the results of the elections.



The Press Conference held in the Information Centre, Sheraton Hotel by the Ministry of Information. The picture shows the Chairman.



The weekly meeting of the leaders of the Ministry of Interior with Kuwait Transparency Society, Kuwait Journalists Society, and Kuwait Lawyers Society.



Eighth: The Higher Commission for Election Transparency 2012

Cooperation With the Government:

After the issuance of the decree of dissolving the National Assembly in the beginning of December 2011, a delegation from Kuwait Transparency Society visited His Highness Sheikh Sabah Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah the Amir of Kuwait on Monday 12/12/2011, and informed H.H. of the role played by Kuwait Transparency Society in observing elections of the National Assembly in the years 2006, 2008, and 2009 and presented H.H. the reports of this work. KTS delegation requested H.H. to officially allow the Higher Commission for Election Transparency to monitor elections by directing the Council of Ministers in general and the Ministry of Interior and Information in particular to cooperate with KTS to enable it verify the transparency of elections, in its capacity as a voluntary dedicated society.



Ms. Eatedal Al-Ayar, H.H. the Amir, Ms. Salma Al-Essa, and Mr. Salah Al-Ghazali

His Highness was also asked to allow for inviting international observers to attend the elections, and issue an independent report about the transparency and integrity of elections to reassure the international community of the Kuwaiti democracy. His Highness the Amir responded to these requests, and issued his directions to the Council of Ministers in this concern. The Council of Ministers issued its decision of allowing Kuwait Transparency Society to observe the elections of the National Assembly.

The members of the regulatory body of the commission included the following: Mr. Salah Al-Ghazali, Dr. Faisal Al-Fahad, Dr. Mohamed Al-Fili, Mr. Abdul Hamid Ali, Dr. Masoma Ibrahim, Ms. Eatedal Al-Ayyar, Ms. Sahar Al-Hamli, Mr. Majed Al-Mutairi, Dr. Fahima Al-Awadi.

The Electoral Program for Reform in Kuwait

An initial paper was prepared about the program. On 13/12/2011, some specialists were invited to discuss the proposal for further development. Those included: Dr. Mohamed Al-Moqatea, Dr. Bader Al-Daihani, Dr. Sajed Al-Abdali, Mr. Ibrahim Al-Mulaifi, in addition to Mr. Jasim Al-Sadoon, who submitted written notes about the proposal. Mr. Salah Al-Ghazali, Ms. Salma Al-Essa and Dr. Faisal Al-Fahad attended the meeting in their capacity as Members of the Board of Directors. The program was fully formed, and was presented to electoral nominees for signature.



Mr. Abdullah Al-Traigji Signing the

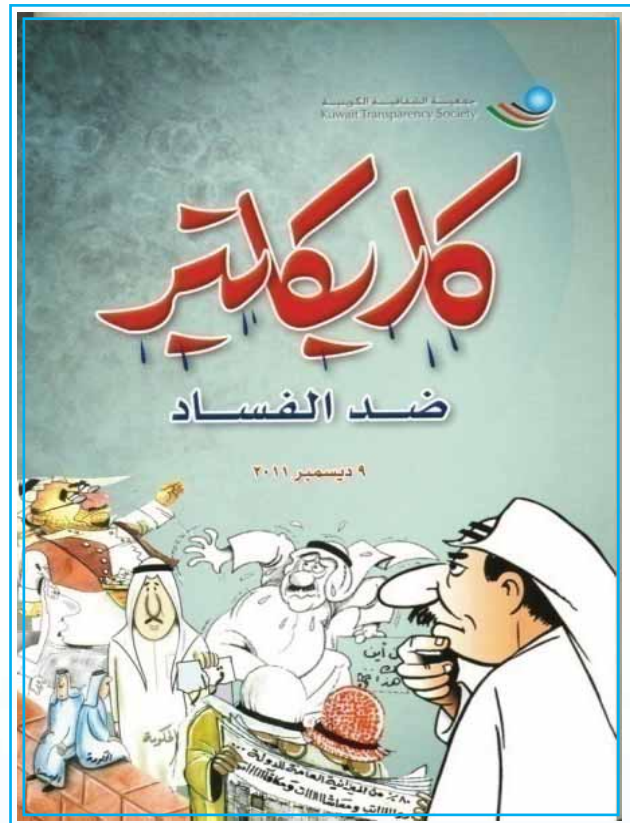


Caricature Against Corruption Committee

In achievement of KTS' objectives (developing the culture of the society in the field of reform, spreading the principles and values calling for a society void of all sorts of corruption and misuse of power) we started working on the issuance of a book under the title of "Caricature Against Corruption", to include the best caricature published in the local newspapers along one full year, commencing as of the first of November and till the end of October of the next year. Through this, the society seeks to achieve several objectives, including motivating caricature artists to support constructive issues, fight corruption and enrich the Arabic library with artistic arts that serve such subjects. On the 9th of December 2011, "Caricature Against Corruption" was issued, including caricatures that passed the criteria set by a specialized technical committee, and that handle issues falling within the concerns of Kuwait Transparency Society.

The Committee included a selection of artists and professionals, including:

- 1) Mr. Abdul Reda Kamal, Head of the Committee
- 2) Mr. Abdul Hameed Ali Abdul Monem, Secretary of the Committee
- 3) Mr. Fadel Al-Raees, Member
- 4) Mr. Waleed Ahmed Al-Nashi, Member
- 5) Mr. Ibrahim Naser Al-Mulaifi, Member



Monthly Reports

In view of what is being said about a large number of corruption cases on the local level in all governmental entities, Kuwait Transparency Society used to issue a monthly report that summarizes the events of the months pursuant to the daily updated database of Transparency Information Centre, along with commenting on them. This report is published through local newspapers, and receives a wide acclaim among both politicians and the public.





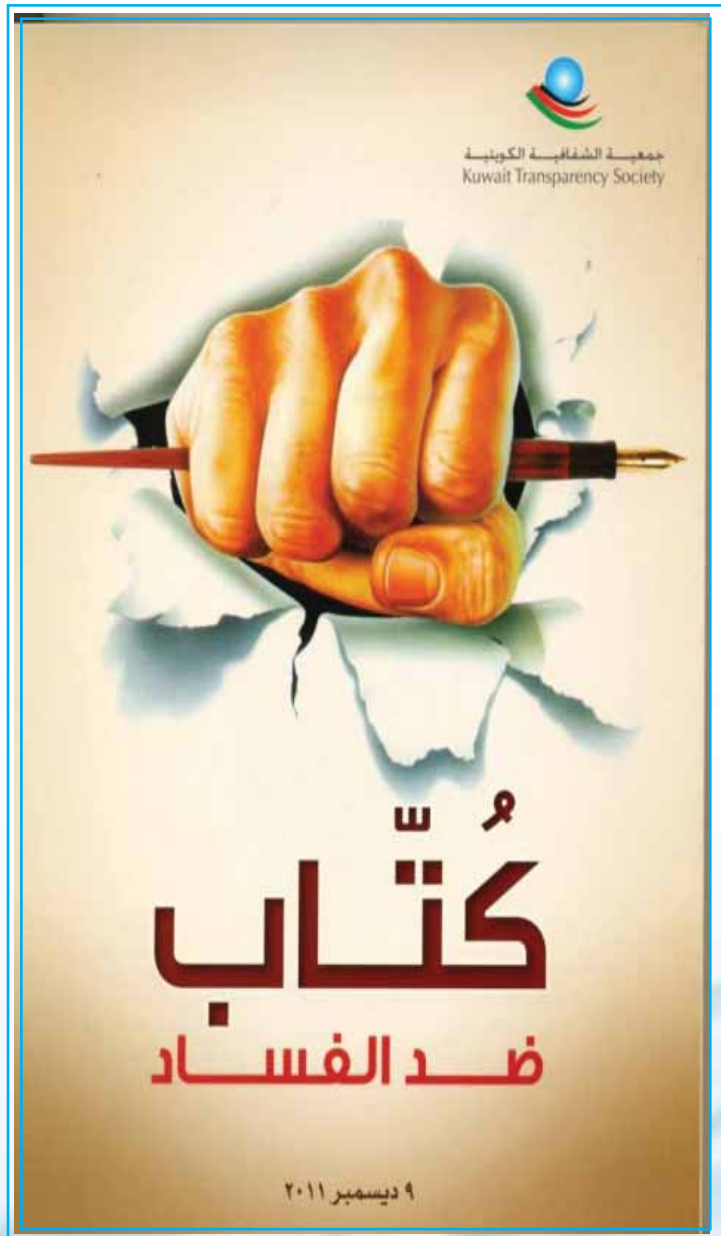


Writers Against Corruption

Due to the rarity of references and studies in the Arabic library on the issues of transparency, integrity, accountability, conflict of interests, and anti-corruption, Kuwait Transparency Society formed a committee that combines both academic and professional aspects to collect, sort, select and categorize the articles published in local daily newspapers and publish them in an annually issued book as a new addition to the Arabic library content on such important subjects. We hope that such books, with the lapse of years, shall form an honest record of transparency and corruption in the State of Kuwait.

The committee was reformed for the third year, to include a number of writers and men of thought. The members of the committee are:

- 1) Professor: Ma'soma Ahmed Ibrahim, Head of the Committee
- 2) Mr. Ali Ghazi Al-Adwani, Deputy Head of the Committee
- 3) Mr. Abdul Hameed Ali Abdul Monem, Secretary of the Committee
- 4) Mrs. Iqbal Al-Sayed Al-Ahmed, member
- 5) Mr. Tayseer Abdul Aziz Al-Rushaidan, member



The committee finalized its work and issued the book after the review of a great number of articles and selecting a fewer number for publication pursuant to academic criteria. Seven writers were asked to write in the subject of (How corruption affects the concept of citizenship?). The publication of the book was announced and its distribution began in the international day for anti corruption (December 9) in attendance of an elite group of writers, public figures, journalists and members of Kuwait Transparency Society. 1000 copies were published, and the book was distributed to a great number of social figures, on top of which were: the Amiri Diwan, Hed of the Council of Ministers, Head of the National Assembly, the Ministers, Undersecretaries, Asst. Undersecretaries in government authorities, Local Newspapers Chief Editors, State Audit Bureau, and Judiciary.

The centre usually allows downloading all KTS publications from its website for the visitors. It also publishes international reports issued by Transparency International and other relevant organizations as soon as they are announced.

Developing Kuwait Transparency Society Website

A contract was concluded with a specialized company to develop the website via a new design, in addition to adding the English language to some important links. It is worthy to mention here that the electronic library contains several references in both Arabic and English.

The Electronic Library

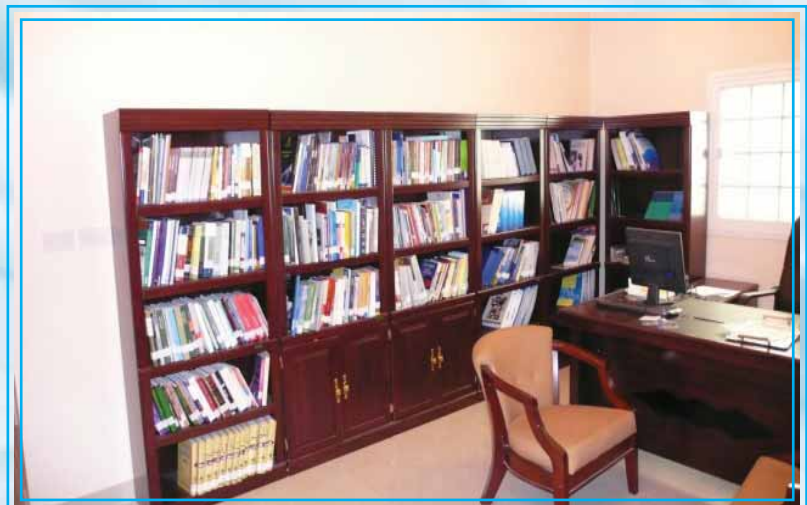
The website of Kuwait Transparency Society contains an electronic library that includes (1669) references, (1065) of which are in Arabic and (604) are in English, distributed to fourteen divisions as follows: good ruling, citizenship, transparency and anticorruption, administrative corruption, freedom of access to information, transparency in the private sector, transparency and religion, the electronic government, integrity of the electoral and parliamentary performance, Civil society, enabling women, money laundry, conduct blogs, and international reports and indices.



Transparency Library

Transparency Library

Kuwait Transparency Society started a humble library that comprises a set of specialized books in the fields of interest both in Arabic and English. The library includes different types of information media, written, audio and visual, including books, publications, periodicals, researches and studies, video cassettes, audio cassettes, CDs, DVDs, and pictures. The number of library contents at the end of 2001 reached (2130) titles.





Seventh: Transparency Information Centre

Kuwait Transparency Society Website

Kuwait Transparency Society website (www.transparency-kuwait.org) is considered the largest Arabic site specialized in the issues of transparency, integrity and anti-corruption. The visitors of the website till the end of 2011 exceeded 2 millions (in 2009 = 950 thousand visitors and in 2010 – 1,300,000 visitors), which reflects the great increase in visits to the site.



As on 4/3/2012

Observing Corruption

The news about transparency in the local and international newspapers as well as websites are followed up and observed daily on three levels:

- Following up all news published about Kuwait Transparency Society.
- Following up the daily news related directly to financial and administrative corruption in the Kuwaiti public entities.
- Following up the news of transparency and anti-corruption worldwide, as derived from specialized news websites.

- 2- General Coordination With all public authorities, for receiving reports from the centre and handling them cordially.
- 3- The Monthly Report: The centre shall issue a monthly report on the number of corruption cases, the concerned entities therewith, the cooperative and the non-cooperative entities.
- 4- The Annual Report At the end of each year, the centre shall issue a report on the corruption cases identified by the centre as distributed to public entities, the percentage of treatment, and the recommendations issued for concerned parties in the legislative and administrative authorities.
- 5- Media Means: Informative coordination with audio-visual media concerning the reports of the centre, and any victims of corruption who need advocacy and support.
- 6- An office was allocated for the centre in premises of Kuwait Transparency Society. It was also agreed with (Future Foundation) to finance this project with the amount of US\$ 1.62 million.



A Roll up Add Placed in the Entrance of Governmental Entities.

Achievements of the Centre:

- The electronic website of the centre was prepared with the following address: www.transparency-kuwait.org.
- In preparation for launching the advocacy centre, the following people were met:
 - On 31 January, Mr. Abdul Aziz Al-Adasani, Chairman of the State Audit Bureau
 - On 2 February 2011, Mr. Mohamed Al-Romi, Undersecretary of the Civil Service Commission.
 - On 3 February 2011, Mr. Derar Al-Asousi – Deputy General Prosecutor
- The centre commenced its work as of 14 February 2011.
- The Advocacy centre was opened on 14 February 2011, and a press conference was held in this occasion and was attended by Mr. Salah Al-Ghazali and Ms. Salma Al-Essa, where a brief was made about the objectives and role of the centre.
- Al-Qabas newspaper met with Mr. Salah Al-Ghazali and published the details of the meeting in one full page.
- A paid add of the centre was published in newspapers on 28 February 2011.
- The new brochure of the centre was distributed in the entrances of governmental entities.



Sixth: Advocacy and Legal Guidance Centre

Why Advocacy Centre was Established?

In view of the growth of the international network of "Advocacy Legal Advice Centers" (ALAC), Kuwait Transparency Society decided to establish a specialized centre similar to those 70 centers spread around the world, to achieve the objective of supporting the psychological side of all those dealing with different governmental bodies for anti-corruption.



The centre is supposed to achieve this via the tasks it performs and the statistical data it reaches, through which it can objectively identify the number of corruption victims, whistle blowers, and beneficiaries, in addition to the entities subject of complaints, and preparing a report about the finalization of such complaints, the inquiries, and the answers and solutions provided. The role of the centre becomes particularly important in view of the absence of a central institution for anti-corruption, and the non-approval of the law of the Public Institution for Integrity, which all lead to the spread of the social negative attitude toward confronting corruption.

Type of Services Rendered by the Centre

- 1- **Consultancy Requests:** Receiving legal and administrative consultancy requests, whether oral or written, concerning different fields of corruption, and answering them.
- 2- **Receiving Reports:** Receiving reports of corruption cases, studying them, taking a technical and legal decision for handling them.
- 3- **Support of Corruption Victims and Whistle Blowers:** Support of corruption victims and whistle blowers via several legal and media means.

Means and Tools of the Centre:

- 1- **Specific Coordination:** with the following parties:
 - General Prosecution
 - State Audit Bureau
 - National Assembly – Complain Committee
 - The Board of Following up Governmental Performance

7	Public Foundation for Housing Welfare	3.6089	31	Kuwait News Agency (KUNA)	3.1431
8	Ministry of Finance	3.6086	32	Public Authority for Civil Information	3.1301
9	Kuwait University	3.6012	33	Ministry of Higher Education	3.0507
10	Ministry of Public Works	3.5525	34	Kuwait Municipality	3.0297
11	Public Authority for the Assessment of Compensation for Damages Resulting from Iraqi Aggression	3.5393	35	General Administration for Civil Aviation	3.0235
12	Kuwait Oil Corporation	3.5290	36	Ministry of Health	2.9131
13	Public Authority for Minors Affairs	3.4887	37	Public Authority for Industry	2.9131
14	Bank of Credit and Saving	3.4860	38	Central Tenders Committee	2.8611
15	Kuwait Airlines	3.4825	39	Ministry of Information	2.7680
16	Public Authority for Investment	3.4625	40	Ministry of Justice	2.7577
17	Ministry of Awqaf and Islamic Affairs	3.4457	41	Public Authority for Youth and Sports	2.7207
18	Ministry of Education	3.4182	42	Department of Fatwa and Legislation	2.6204
19	Customs General Administration	3.4145	43	Kuwait Ports Authority	2.4157
20	Ministry of Oil	3.4094	44	The Higher Council for Planning and Development	2.4095
21	The Public Foundation for Social Security	3.3501	45	The National Council for Culture Arts and Letters	2.0717
22	Public Environment Authority	3.3029	46	Ministry of Interior	1.2626
23	Civil Service Commission	3.2946	47	Kuwait Stock Exchange	.5550
24	Public Authority for Applied Education and Training	3.2765			



Result Announcements

A press conference was organized for announcing the results on Sunday the 21st of April 2011 at 1:00 pm in KTS premises, and a celebration of announcement of the results and honoring the first five entities was held the same day at 7:00 pm in Radisson Blue Hotel, Al-Hashemi ballroom.



Results of the Reform Indicators Index for the Year 2011

No.	Governmental Entities Sequence	Total Average	No.	Governmental Entities Sequence	Total Average
1	Zakat House	3.9623	25	Ministry of Commerce and Industry	3.2564
2	Kuwait Scientific Research Institute	3.7776	26	Public Authority for Agricultural Affairs and Fish Resources	3.2273
3	Kuwait Fire Department	3.7721	27	Ministry of Electricity and Water	3.2110
4	The Central Bank of Kuwait	3.7002	28	Ministry of Social Affairs and Labour	3.1892
5	Awqaf Public Foundation	3.6965	29	Ministry of Communication	3.1720
6	Kuwaiti Fund for Arab Economic Development	3.6379	30	Manpower and Government Restructuring Program	3.1656

Fifth: Reform Indicators Index in Public Entities

For the fourth year consequently, Kuwait Transparency Society prepares the reform indicators index of evaluating public entities. The index aims at:

- Setting criteria for evaluating the performance of public entities in Kuwait pursuant to the requirements of transparency, integrity and service development.
- Encouraging constructive competition among different public sector entities and even among their internal staff.
- Mobilizing all the employees of the state in one direction which is reform, development of performance, improving services, and preserving public wealth.



- Spreading the reformative awareness of the importance of fighting administrative and financial corruption among the employees of the governmental sector.
- The index shall also participate in shedding more media light on the distinguished public entities
- The index shall, with the lapse of time, participate in the development of work procedures and bylaws, via benefiting from criteria and transforming them into an integrated program for fighting corruption in public entities.

Board of Trustees

To guarantee the good performance of the index pursuant to academic criteria, a board of trustees was formed from a group of experts, who approved the operation document of the index, including the elements of evaluating public entities. The board of trustees handles all the technical, administrative and financial affairs of the index, and includes: Mr. Salah Al-Ghazali as Chairman, Ms. Salma Al-Essa as commissioner, Dr. Ahmed Buzubor, Dr. Riyadh Al-Faras and Dr. Fahima Al-Awadi as members.

Criteria of Evaluation:

Criteria of evaluation were distributed. The final results of the work of the index shall reveal the level of (transparency, integrity, accountability, law respect, justice and equal opportunities, leadership, and strategic planning) in governmental entities, in order to enable us identify the best governmental entity in the six fields.



Fourth: Integrity Enhancement Diwan

Definition: The Board of Directors is fully convinced that Kuwait is in a dire need to form a team of the civil society that is up to the level of confronting the challenges of corruption faced by Kuwait. Such team should aim at supporting the efforts of Kuwait Transparency Society in enhancing "Rational Ruling", depending on the principles of transparency, integrity, accounting, respect of law, democracy and fighting corruption. Henceforth, the Integrity Enhancement Diwan was established out of a group of Kuwaiti elites who enjoy experience, wisdom and acceptance along the Kuwaiti society. The foundational meeting of the Diwan was held on Wednesday 6/10/2010.

It was decided that it meets on monthly basis. Four meetings were held in 2010, and 5 meetings were held in 2011, in addition to other meetings held by the committees formed by the Diwan. In addition, a general secretariat was formed, including: Mr. Salah Al-Ghazali as general secretary, and the membership of Dr. Fahd Al-Rashed, Ms. Sarah Al-Duwaisan and Mr. Mohamed Al-Ansari.



A press conference was organized to announce the formation of the Diwan, and was attended by: Mr. Salah Al-Ghazali, Mr. Kahmis Talk Ukab, Ms. Iqbal Al-Ahmed and Dr. Mohammed Al-Fili. This took place on Saturday 8 Jan in the premises of Kuwait Transparency Society.

Achievements of the Diwan:

political groups, and reviewing the law of the Public Institution for Integrity, which became ready for submittal to the concerned authorities

إلى متى لا تقرر قوانين مكافحة الفساد؟!

نعيش دولة الكويت خلال هذه الأيام ذكرى مرور خمسين سنة على الاستقلال ووضع الدستور وعشرين سنة على تحرير الكويت من الغزو الفاشح. وعلمنا سنوات على قوتي حاضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مسدد الأمانة.

وحين استعرضنا تجربتنا الديمقراطية خلال السنوات الخمسين الماضية تجدنا قد مررت بمشكلات وعثرات متعددة، ليس المجال هنا لذكرها، وسبب هذا التعثر هو كثرة الفساد ووجود ممارسات عديدة خاطئة تحل بالنظام الديمقراطي، التي يجب علينا أن نتوقف عندها كثيراً للعمل على إصلاحها.

وحتى حين جاء الحل لمكافحة الفساد، بصدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الحكومة في عام ٢٠٠٣م، وصادق عليها مجلس الأمة في عام ٢٠٠٦م، تلكا مجلس الأمة والحكومة كثيراً في تفعيل تلك الاتفاقية الدولية، بإصدار عدد من القوانين التي تتخذها لذلك اجتماعنا نحن الموقعين أدناه، في تشكيل (ديوان تعزيز النزاهة) للعمل على تعزيز الحكم الرشيد، ويشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام القانون والديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، من خلال وضع منجز متكامل للإصلاح ودعم نجاح السلطات الثلاث، والإدارة المحلية والجماعات السياسية والاقتصادية، والأسرة الحاكمة.

وإذا كان مجلس الأمة قد حدد موعداً لتنظر وإقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة، واقتراح قانون حق الإبلاغ، وحيث إنهما ضمن التطلعات التشريعية لخطة التنمية، وبعد دراسة الاقتراحين، فإننا نطالب مجلس الأمة الحكومة العمل على إقرارهما خلال دور الانعقاد الحالي، تنفيذاً للاتفاقية الدولية، واستحقاقاً للحاجة المحلية، واستجابة لتداء ٢٨ جمعية تقع عام تطلب بإقرارهما.

الموقعون:

عقوب يوسف العنوي	يوسف محمد النصف	عبد الوهاب محمد الوان	مشاري جاسم العنبري
سارة أحمد المويضان	خمس طلس عتاب	د. عبد الحسن حماد	محمد حسين الأنصاري
صابر محمد السويديان	د. طه صفيق الشوي	د. فهد محمد الرشيد	أحمد محمد العنساوي
ساجد يوسف الفضاة	فهد علي الجبري	عبد الوهاب السوارين	د. محمد حسين التميمي
بريس حمود البريس	هلال مشاري الشبري	سعود عبد العزيز القرش	عبد العزيز طاهر العنقيب

- Organizing the right of voting for Kuwaitis legally residing abroad.
- Providing a better service to guarantee the participation of people with special needs and patients in the voting process.
- Specifying the norms of cancelling nominations

Ceminar on the Law of Democracy Istitution:

Kuwait Transparency Society organized a seminar on the law of the Public Institution of Democracy on the 21st of March 2011, which was attended by:

Dr. Mohamed Al-Fili, Dr. Mohamed Al-Muqatea, Mr. Abdullah Al-Nibari, Mr. Ahmed Al-Melefi, Mr. Salah Al-Ghazali, and was managed by Dr. Faisal Al-Fahad. The seminar witnessed media coverage of TV and newspapers, and came up with a number of recommendations and modifications which were added to the law proposal.



Seminar on the Law of Political Groups:

Kuwait Transparency Society organized a seminar on the law proposal on political groups on the 4th of April 2011, which was attended by: Dr. Abdul Rahman Al-Awadi, Mr. Ali Al-Rashed, Mr. Abdul Hadi Al-Saleh, Dr. Naser Al-Sanea, Dr. Zuhair Al-Muhaimeed, Mr. Bashaar Al-Sayegh, Mr. Ahmed Al-Dayeen, Mr. Jamal Al-Shehab, Dr. Ghanim Al-Najjar, Mr. Salah Al-Ghazali, Dr. Mohamed Al-Fili, and was managed by Ms. Salma Al-Essa. The seminar witnessed media coverage of TV and newspapers, and came up with a number of recommendations and modifications which were added to the law proposal.



The remarks and comments of the participants in the two seminars were discussed by the Diwan of Enhancing Integrity, which added some remarks to finalize the two law proposals for submittal to the National Assembly, in cooperation with some of its members.



Third: Democracy Reinforcement Campaign

Since it was an Emirate, Kuwait passed periods of political troubles, which sometimes reached a case of political anarchy. It was hoped when Kuwait transformed from an Emirate to a State and applied the constitutional ruling system that such political troubles and anarchy shall end. However, reader of the modern Kuwaiti history since independence finds that the decisions taken in the period that directly followed independence treated the problems that were there prior to independence. However, such treatment lead to new type of problems or repetition of the same problems in different forms till our democratic experience with the National Assembly along the past 50 years (along 13 legislative chapters from 1963 till 2012) were as follows:

- 53.84% of the legislative chapters of the National Assembly were dissolved (two unconstitutional and five constitutional).
- 22% of the time without a parliament (11 years)

Since independence, and along 50 years, 34 governments were formed, i.e. a government for every 17.6 months, without taking into consideration modifications of the same government.

This unhealthy political position reflects upon development, and makes us believe that there is a lack in the means of democracy and that we should work on completing this constitutional and democratic building.

Therefore, Kuwait Transparency Society decided to take the initiative of presenting a vision for the reinforcement of factors of political stability, and promoting elements of supporting our democratic course via the constitution and the Kuwait laws that already exist or are supposed to exist.

Based on the above, Democracy in Kuwait Lacks Four Elements:

- 1) The Law of the General Commissariat for Democracy**, which shall be in charge of managing the general elections, electoral spending, electoral advertising, vote counting, society participation, spreading the democratic culture, reinforcing values of good citizenship, and spreading the constitutional and legal culture.
- 2) The Law of Political Groups**, which organizes their work pursuant to terms and controls or registration and announcement instead of current secrecy, and handle issues like the general conference and the higher administration of the group, its rights and duties, its financial affairs, transparency of its sources and expenses, violations and penalties.
- 3) Electoral Constituencies and Lists** Reviewing the system of constituencies for further justice and citizenship, and reviewing the system of single nomination to enhance the role of political and economical programs in selection, instead of social relations.
- 4) Modifying the Law of Electing Members of the National Assembly No. 35 for the year 1962** provided that the modification covers
 - Voters lists are to be prepared by the Public Authority for Civil Information, and issued twice a year.
 - Publishing the names of voters, nominees, and results of elections online.

effort to convince the Council of Ministers of the same.

- In its meeting on Sunday 29/1/2012 the Council of Ministers approved the law proposal of establishing the Public Institution for Integrity, provided it passes it in its meeting on Wednesday 1/2/2012, and that it be issued as a decree bylaw. 24 public interest institutions and unions issued a declaration calling upon the Council of Ministers to issue the decree bylaw, and the declaration was published on the same Wednesday. However, the difficult circumstances witnessed in Kuwait on the night of the elections prevented its issuance.

Right of Access to Information Committee

In 2010 the Central Census Organization formed a committee for preparing a governmental law proposal concerning the right of access to information. Kuwait Transparency Society was invited to participate in its membership where it was represented by Mr. Salah Al-Ghazali. The committee managed to finalize the law proposal, which is greatly similar to KTS's proposal submitted by a number of the parliament members to the National Assembly.

On 30 January 2011, the parliamentary legislative and legal committee held a meeting to discuss the law proposals concerning the right of access to information. KTS attended the meeting in addition to representatives from the Ministry of Justice and from the Department of Legislation and Legal Opinion. The government requested postponing with the maximum limit of two months while KTS believed that there is no need for waiting in view of the existence of a governmental proposal and parliamentary ones. Kuwait Transparency Society was surprised to find that the government representatives were not aware that the proposed laws was finalized by the Central Census Organization, and therefore KTS provided the attendees with a copy of the governmental law proposal.

بيان تأييد

مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة المقدم من الحكومة

ببالغ التقدير والامتنان، قرأنا تصريح معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير العدل في الصحف المحلية حول موافقة مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه يوم الأحد الموافق 29 يناير 2012م على مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة، حيث اطلعنا على تفاصيل القانون، فوجدناه متوافقاً بدرجة قد تصل إلى حد التطابق مع اقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة الذي أعدته في وقت سابق جمعية الشفافية الكويتية وتبنته أكثر من 20 جمعية نفع عام واتحاد طلبية وعمال منذ العام 2007م.

إن إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة في مداولته الأولى في مجلس الوزراء الموقر، خطوة هامة وكبيرة في مكافحة الفساد الإداري والمالي المستشري في أجهزة الدولة، وتطبيق صحيح لقانون 2006/47 بالمواظقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتأكيد على تصريحات ومواقف سابقة لمجلس الوزراء الموقر بوجود نهج جديد لإدارة الحكومة، خاصة وأن هذا القرار الحكومي يأتي في هذا التاريخ الذي تولى فيه حضرة صاحب السمو أمير الكويت مقاليد الحكم في عام 2006م، وهو أمر يبعث على الأملين في نفوس القائمين على المنظمات الأهلية الكويتية الموقعة على هذا البيان على وجود نهج جديد.

لذا نثيب بمجلس الوزراء الموقر، إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة (في مداولته الثانية وإصداره بمرسوم قانون ضرورة، في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء الموافق 1 فبراير 2012م، حتى يتم تطبيقه على أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية الجدد بعد انتهاء انتخابات مجلس الأمة.. حيث تحضر جمعيات النفع العام والاتحادات والعديد من الشخصيات الوطنية لتنظيم احتفال بمناسبة صدور هذا القانون وذلك بعد نشره في الجريدة الرسمية.

الجمعيات والاتحادات الموقعة:

1) جمعية الشفافية الكويتية	2) جمعية الخريجين	3) الاتحاد العام لعمال الكويت
4) جمعية المهندسين الكويتية	5) جمعية المعلمين الكويتية	6) الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
7) جمعية الإصلاح الاجتماعي	8) جمعية الجامعيين الكويتية	9) الجمعية الكويتية للمتومات الأساسية لحقوق الإنسان
10) جمعية نبادر السلام النسائية	11) جمعية الصداقة الكويتية	12) جمعية العمل الاجتماعي الكويتية
13) جمعية الرعاية الإسلامية	14) الجمعية الجغرافية الكويتية	15) الجمعية الكويتية للإطلاع عن المال العام
16) الرابطة الاجتماعية الكويتية	17) الجمعية الكيميائية الكويتية	18) الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات
19) جمعية التكافل	20) جمعية معا للتنمية الأسرية	21) اتحاد عمال المبرول وصناعة البروكيمادات
22) مركز توثيق وتعليم الطفل	23) الجمعية الاقتصادية الكويتية	24) الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - الهيئة التنفيذية



Civil Society Representatives Meeting

Kuwait Transparency Society organized the transparency forum on 24 January 2011 to organize movement toward the approval of the laws and forming the following committee for the success of 8 March 2011 session allocated for consideration of the integrity laws. Representatives of 29 public interest entities and unions attended, and confirmed the need for approving the laws in the current parliamentary term. They requested meeting the Prime Minister and sent a request of the same on the 30th of January 2011.



Kuwait Transparency Society continued to follow the request for meeting the prime minister for more than two months, but their request was not answered.

Incomplete Governmental Action:

The government submitted the proposal of the law for the anti-corruption institution and personal property declaration to the National Assembly. Kuwait Transparency Society announced its stance with its reservations to the governmental proposal in the Fifth Transparency Forum held from 11 to 12 October 2011. The government included the issue of personal property declaration in its proposal and excluded both the conflict of interest and protecting whistleblowers, in addition to several other observations that were found on the institution and the personal property declaration as proposed.



New Government and Moving in the Right Direction:

After the formation of the new government headed by H.E. Sheikh Jaber Al-Mubarak Al-Hamad Al-Sabah in December 2011, Kuwait Transparency Society moved as follows:

- Kuwait Transparency Society delegation visited His Highness the Amir and asked him to issue the law of the Public Institution for Integrity via a decree bylaw, in order to apply the personal property declaration on the new ministers and parliament members.
- Coordinated with the Minister of Justice, Education, and Higher Education Mr. Ahmed Al-Melaifi to explain to the ministers the need for issuing the law as a decree. He exerted a great

Second: “No Development With Corruption” Campaign

Kuwait Transparency Society launched this campaign in the last quarter of 2009, and continued it thoroughly in 2010 and 2011. The objective of the campaign is to assure that development can not be enhanced in view of this amount of corruption in the governmental entities. This coincides with launching the development plan, with a budget of K.D. 37 billion. The year 2010 passed without achieving the objective of the campaign, which is approving the five anti-corruption laws: (Anti-corruption institution, personal properties declaration, conflict of interest, protection of whistle blowers, right of access to information) Henceforth, the campaign continued through 2011.

Replacement of Law Proposals in the National Assembly with KTS's Proposals

In 2010, Kuwait Transparency Society managed to convince the members of the National Assembly to consider the law for the Public Institution of Integrity, which includes (Establishment of the institution, personal property reporting, conflict of interest, and whistler protection) as a replacement of other scattered laws which contain a lot of constitutional, legal and technical weakness, and to consider the five law proposals as one integrated legislative group.

Legislative Legal Parliamentarian Committee

The National Assembly set the session of 8 March 2011 for the consideration and approval of the law of the public institution for integrity and the law of right to access to information. Henceforth, Kuwait Transparency Society received an invitation from the National Assembly to attend the meeting of the legislative and legal committee on 30 January 2011 to discuss the right of access to information, and 1 March 2011 to discuss the law of the public institution for integrity.

- A letter was sent to all the members of the National Assembly on 20 January 2011 to make the session of 8 March 2011 a success.
- The laws were not approved due to the improper performance of the National Assembly and the bad relation between the legislative and the executive power. The session of the National Assembly ended without approving the laws, and then came the summer vacation of the National Assembly.
- The session of 8 March was postponed to 27th of March. The Chairman of Kuwait Transparency Society met with the Minister of Social Affairs and Labor who was in charge of the file – based on the request of the Minister – on Tuesday 22 March 2011. They discussed the stance of the government toward the public institution of integrity, and the approval of the government of the proposal of Kuwait Transparency Society with exception of the chapter of personal properties declaration, which they wish to postpone for two or three years, and that the government shall request postpone in the session of the legislative committee on Sunday the 27th of March 2011. The Chairman of Kuwait Transparency Society informed the Minister that the civil society shall refuse this and insist on the issuance of a complete law.



Speakers	Head of the Panel	Subject
Chairman of Kuwait Lawyers Society Mr. Khalid Al-Kandari	Mohamed Hussein Al-Fili, Professor of General law in the Faculty of Law, Kuwait University	First: Participation of the civil society in the enhancement of transparency in the private sector
Chairman of Kuwait Accountants and Auditors Society Dr. Rasheed Al-Qanaei		
Chairman of Kuwait Transparency Society Mr. Salah Al-Ghazali		
Mr. Abdullah Beshara, Board Member of Kuwait Projects Holding Company	Mr. Abdul Wahab Al-Wazzan Second Deputy Chairman of Kuwait Chamber of Commerce and Industry	Second Efforts and Experiments of the Private Sector
Mr. Scott Gegenhimer, CEO, Wataniya Telecommunications .Company		
Mr. Jamal Mohamed Al-Homoud, Deputy CEO for Companies and Projects Sector, Al-Raeda Projects Company		
Mr. Bader Abdullah Al-Sumait, Secretary of the Union of Investment Companies		
Dr. Mohamed A—Zuhair, Assistant Professor in Financing Department, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University	Dr. Amani Borisli, Minister of Commerce and Industry	Third Legislation and the Role of Government in Applying Integrity Laws
Mr. Adam Fouz, Norton Fouz Establishment, Bahrain		
Dr. Faisal Al-Fahad, Board Member, Kuwait Transparency Society & Faculty of Law, Kuwait University		
Ms. Makinwa Lajonbi, Global Impact Foundation	Dr. Riyadh Al-Faras, Professor of Economy, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University	Fourth International Agreements and Indicators of Transparency in the Private Sector
Mr. German Prox, Transparency International		
Mr. Jeson Richtelt, UN Office on Drug & Crime		
Consultant Bader Al-Mesed, General Prosecutor, General Prosecution	Lawyer Professor Abdul Aziz Taher Al-Khateeb	Fifth The Role of Prosecution and Judiciary in Fighting Financial and Commercial Corruption
Judge Raheem Al-Akeli, Head of Integrity Institution, Iraq		
Mr. Tom Shebard, Political Officer, British Embassy, Kuwait		

At the end of the forum, the theme of the fifth forum was announced to be "Transparency in Security and Defence Sector" in cooperation with Transparency International, Britain Office.

First: Kuwait Fifth Transparency Forum

“Transparency in the Private Sector”

Under the auspices of His Highness Sheikh Sabah Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah, Kuwait Transparency Fifth Forum was held under the theme of “Transparency in Private Sector” during the period from 10 to 11 October 2011 in Kuwait Chamber of Commerce and Industry.

The opening ceremonies were attended by His Excellency the Minister of Public Works, State Minister for Municipal Affairs and Deputy Minister of Social Affairs and Labor Dr. Fadel Safar on behalf of His Highness, where he delivered the speech of His Highness, followed by the speech of the organizers delivered by Mr. Salah Al-Ghazali.

After the forum, a book was issued including the work papers and researches presented and discussed along the two days of the forum.



The forum was managed by Mr. Salah Al-Humaidhi, Head of the Preparation Committee, Dr. Riyadh Al-Faras and Professor Masoma Ahmed as members.

Along its two days, the forum discussed the following main issues:



Undersecretary of Social Affairs Mr. Kandary, the Minister Dr. Safar, Deputy Head of KCCI Mr. Al-Wazzan and the French Ambassador.



Dr. Fadel Safar



Preamble

On the seventeenth of March 2005, the Foundational General Assembly meeting was held, and the first Board of Directors was elected. On the 26th of March 2006, the Ministerial Decree of promulgating Kuwait Transparency Society was published in the Official Gazette "Al-Kuwait Al-Youm".

During the year 2011, Kuwait Transparency Society managed to continue its course as started since inception in spreading and enhancing the value of transparency, integrity, and accountability in several fields, as herein below stated in this report.

In the occasion of concluding a year full of achievements, I would like, in the name of the Board of Directors to deeply thank all who participated with the society in enhancing the values of transparency, integrity, accountability and anti-corruption, with special thanks to:

- The elite volunteers of commissions' heads, members and other volunteers
- Heads of public interest societies and associations, who never hesitated to support the works of the society.
- Donating entities that provided appropriate funding for organizing the activities of the society.
- Members of the Parliament, and political groups who supported the activities of the society.
- A great number of officers in the executive system, with no enough room for all the names herein.
- Media means, which palyed a great role in delivering the message of the society in several occasions.

On top of those we direct our special thanks and gratitude to His Highness Sheikh Sabah Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah, Amir of the State of Kuwait, for his patronage and personal continuous support of the society along the years.

Wishing all brothers and sisters in the society all success.
With my best wishes to you all,

Salah Mohammed Al-Ghazali
Chairman



Contents

	Subject:	page
	Preamble	5
Fist	Kuwait Fifth Transparency Forum “Transparency in the Private Sector”	6
Second	“No Development With Corruption” Campaign	8
Third	Democracy Enhancement Campaign	11
Fourth	Integrity Enhancement Diwan	13
Fifth	Reform Indicators Index in Public Entities	14
Sixth	Advocacy and Legal Guidance Centre	17
Seventh	Transparency Information Centre	19
Eighth	The Higher Commission for Election Transparency 2012	24
Ninth	Eighth Forum for the Future	28
Tenth	Transparency Educational Regional Institute TERI	31
Eleventh	Transparency Enhancement Team in Kuwait Municipality	32
Twelfth	Local Activities	34
Thirteenth	International Relations	39
Fourteenth	Visit of Kuwait Transparency Society’ Delegation to Palestine	43
	The Board of Directors	46



The Administrative Report

For the period from 1/1 till 31/12

2011